

واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وهم الذين قال الله عز وجل
انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا وفي الصحيح عن معمر بن خلاد
قال سأل رجل عن ابي الحسن عليه السلام فقال طاعتك مفروضة
فقال نعم قال مثل طاعة علي بن ابي طالب عليه السلام فقال نعم وفي
الموثق عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الائمة
عليهم السلام هل يجرون في الامر والطاعة مجرى واحد قال
نعم الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة المذكورة في هذا الباب وفي غيره
ولا شك ان انقياد مطلوبهم عليهم السلام طاعة وطاعتهم واجبة
فامتثال اوامرهم واجب مطلقا الا ما دل دليل على جواز عدم
العمل به وهذا ظاهر تذنيب اختلفوا في صيغة الامر اذا وردت

بعد الحظر على اقوال الوجوب والمندوب والاباحة وتابعيه
ما قبل الحظر والتوقف والحق ان صيغة الامر اذا وردت
بعد الحظر او الكراهة او في مقام ظنه او الكراهة بل في موضع تجويز
السائل واحدا منهما كان يقول العبد الى ام او اخرج ونحو ذلك
فيقول المولى له افعل ذلك ولا تدل الا على رفع ذلك المنع التحريمي او
التنزيهي او المحقق او المحتمل وهو كالاذن في الفعل امر مشترك
بين الاباحة والندب والوجوب فالاباحة مثل فاذا حللتم فاصطادوا
والندب مثل فاذا قضيت الصلوة فانتشروا والوجوب مثل
فاذا انسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم لنا انها
رفع المنع عن الفعل والظاهر انها مجاز في هذا المعنى والكتاب لاجل

لمحتمله

القرينة

يقتضي امكان التاخير وصورته يقتضي المنع عن التاخير فهو باطل
اذ الماهية لا تقتضي الا كون الفعل ادا او صحيحا على تقدير التاخير
ولا تقتضي جواز التاخير وعدم مشروعيته وهو في غاية الظهور ولا بعد كون
امره بالتامل اشارة الى ما ذكرنا واحتج من قال بالدلالة على الفور مادلة
بعضها غير مناف لما مر وبعضها غير صحيح كالقياس على النهي والايقاعات
ولزوم ثبوت بدل هو العزم على تقدير التراخي من غير دليل ونحو
ذلك واحتج من قال بالتراخي بمعنى جواز التاخير للوجوب اذ لم
يذهب اليه احد على الظاهر بان امر المطلق لا توقيت فيه فلو اراد
وقتا معينا لبينه فاذا فقدنا البيان علمنا ان الاوقات متساوية
في ايقاعه والجواب بالوفاق ان اراد نفي الدلالة على الفور وان اراد

نفيه مطلق البيان بعدم تساوي الاوقات موجود في اكل بعض

البحث الرابع في ان الامر بفعل في وقت معين هل يقتضي فعله

فيما بعد ذلك الوقت على تقدير فوات ذلك الفعل في وقته اولا

فيه مذهبان للاقتضاء وعدمه وهو الاكثر الثاني قائلين بان

القضاء لا يجب الا بامر جديد كمن نام عن صلوة او نسيها فليصلها

اذا ذكرها لنا ان الامر بصوم يوم الخميس لا اشعار فيه بوجوب صوم جمعة

الخميس لا يقتضيه معنى لاختلاف الاوقات كالكيفيات في المصلحة

فقد يكون العبادة في وقت مصلحة دون غيره من الاوقات احتجوا

بان هناك مطلوبين احدهما الصوم والاخر ايقاعه في يوم الخميس

فيفوت الثاني لا يسقط الاول ولا يسقط الميسور بالمعسور بجواب

لهم

في الاسم وفعل الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن

باحد الازمنة الثلثة ومن خواصه دخول اللام والجر

والتنوين والاسناد اليه والاضافة وهو معرب

ومبني فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل

حكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او

تقديرا الاعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني

المعتورة عليه وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع

علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم

الاضافة والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب

فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا
والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المؤنث السالم
بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة
وابوك واخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة
الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء المثنى
وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع
المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو
والياء التقدير فيما تعذر كعصا وغلامي مطلقا
او استثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا

واللفظي فيما عداه غير المنصرف ما فيه علتان
من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهي عدل و
وصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون من قبلها الف ووزن فعل وهذا
القول تقريب مثل عمر واحمر وطلحة وزينب
ومساجد ومعديكرب وعمران واحمد وحكمه
ان لا كسر ولا تنوين ويجوز صرفه للضرورة او للتناسب
مثل سلاسلا واغلالا وما يقوم مقامهما
الجمع والفا التانيث فالعدل خروجه

عن صيغته الاصلية تحقيقا كثلث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر وباب قطام في تميم

الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف اربع في مررت بنسوة اربع وامتنع اسود

وارقم للحية وادهم للقيد وضعف منع افعى

واجدل للصقر واخيل للطائر التانيث بالتاء

شرطه العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم

تاثيره زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او

العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع

فان

فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة على الثلثة فقدم

منصرف وعقرب ممتنع المعرفة شرطها ان تكون

علمية العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمية

وتحرك الاوسط او زيادة على الثلثة فنوح منصرف وشتر

وابراهيم ممتنع الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع

بغير هاء كمساجد ومصابيح واما فرازنة فمنصرف و

حضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول

عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف فهو الاكثر وقد

قيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة

تقديراً وإذا صُرف فلا إشكال ونحو جوارٍ رفعاً وجرّاً
كقاضٍ التركيب شرطه العلمية وأن لا يكون بإضافة
ولا إسنادٍ مثل بعلبكّ الألف والنون إن كانا في اسمٍ
فشرطه العلمية كعمران وإن كانا في صفةٍ فانتفاء
فعلانةٍ وقيل وجود فعلى ومن ثمّ اختلف في رحمن
دون سكران وندمان ووزن الفعل شرطه أن يختصّ
به كشمّر وضُرب أو يكون في أوّله زيادة كزيادته غير قابلٍ
للتاء ومن ثمّ امتنع أحمر وانصرف يعمل وما فيه علمية
مؤثّرة إذا نُكّر صُرف لما تبيّن من أنّها لا تجامع

مؤثّرةً إلّا ما هي شرطٌ فيه إلّا العدل ووزن الفعل
وهما متضادّان فلا يكون معها إلّا أحدهما
فإذا نُكّر بقي بلا سببٍ أو على سببٍ واحدٍ وخالف
سيبويه الأخفش في مثل أحمر علماً إذا نُكّر اعتباراً
للصفة الأصلية بعد التنكير ولا يلزمه باب
حاتمٍ لما يلزم من اعتبار المتضادّين في حكمٍ
واحدٍ وجميع الباب باللام أو الإ
ضافة ينجرّ بالكسر المرفوعات هو ما اشتمل على علم
الفاعلية فمنه الفاعل وهو ما أُسند إليه

او شبهه نحو قدم علك على جهة قيامه به نحو قام
زيد و زيد قائم ابوه والاصل ان يلي الفعل فلذلك
جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا
واذا انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة او كان
مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها
وجب تقديمه واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع
بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير
متصل وجب تاخيره وقد يحذف الفعل لقيام
قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قام

ولذلك

ولذلك زيد لضارع لخصومة ومختبط مما تطيح
الطوائح ووجوبا في مثل قوله تعالى وان احد من
المشركين استجارك وقد يحذفان معا في مثل
نعم لمن قال اقام زيد واذا تنازع الفعلان
ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية مثل ضربني
واكرمني زيد وفي المفعولية مثل ضربت واكرمت
زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين فيختار
البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول فان
اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على وفق

الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجاز خلافا
للفراء وحذفت المفعول ان استغني عنه والا
اظهرت وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في
الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر
وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من
المال ليس منه لفساد المعنى مفعول ما لم يسم
فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه
وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل
ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت والثالث

من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك و
اذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد
يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين
زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب
اعطيت اولى من الثاني ومنها المبتدا والخبر
فالمبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي
او الف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد
قائم وما قائم الزيدان واقائم الزيدان فان طابقت

جرا به مفعول مطلق بعد ضرب

مفرداً جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به
المغاير للصفة المذكورة واصل المبتدأ
التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع
صاحبها في الدار وقد يكون نكرة اذا تخصصت
بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل
في الدار ام امرأة وما احد خير منك
وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك
والخبر قد يكون جملة مثل زيد ابوه قائم وزيد
قام ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف وما وقع

ظرفا

ظرفاً فالاكثر انه مقدر بجملة واذا كان المبتدأ
مشتملا على ما له صدر الكلام نحو من ابوك
او كانا معرفتين نحو المنطلق زيد او متساويين
مثل افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا
له زيد قام وجب تقديمه واذا تضمن الخبر المفرد
الخبر ما له صدر الكلام مثل اين زيد او كان مصححا له
في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدأ مثل
على التمرة مثلها زبدا او كان خبرا عن ان مثل
عندي انك قائم وجب تقديمه وقد يتعدد الخبر مثل

زيد عالم عاقل وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط
فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول
بفعل او ظرف او النكرة الموصوفة بهما مثل
الذي يأتيني او في الدار فله درهم وكل رجل يأتيني
او في الدار فله درهم وليت ولعل مانعان بالا
تفاق والحق بعضهم ان بها وقد يحذف المبتدأ
لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال
والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع
ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا علي لهلك عمر

لكان كذا وضربي زيدا قائما وكل رجل وضيعته
ولعمرك لافعلن كذا خبر ان واخواتها هو المسند
بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قائم وامره
كامر خبر المبتداء الا في تقديمه الا اذا كان
ظرفا خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها
نحو لا غلام رجل ظريف فيها وتحذف كثيرا
وبنو تميم لا يثبتونه اسم ما ولا المشبهتين بليس
هو المسند اليه بعد دخولها نحو ما زيد قائما
ولا رجل افضل منك وهو في لات شاذ

المنصوبات

ومنه المفعول المطلق

ما اشتمل على علم المفعولية وهو اسم ما فعله فاعل
فعل مذكور بمعناه ويكون للتاكيد والنوع و
والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة و
~~جلستين~~ فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه
وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا وقد يحذف
الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم
خير مقدم ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا و
خيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا وقياسا
في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى

نفي

نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع
مكررا نحو ما انت الا سيرا او ما انت الا سير البريد
وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا او منها ما وقع
تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة نحو فشدوا
الوثاق فاما منا بعد واما فداء ومنها ما وقع للتشبيه
علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه
نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار و
صراخ صراخ الثكلى ومنها ما وقع مضمون
جملة لا محتمل لها غيره نحو له على الف درهم اعترافا

ويسمى توكيد النفسه ومنها ما وقع مضمون
جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا
لغيره ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك
المفعول به هو ما وقع عليه الفعل الفاعل نحو
ضربت زيدا وقد يتقدم على الفعل وقد يحذف
الفعل لقيام قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال
من اضرب ووجوبا في اربعة مواضع الاول سماعي
نحو امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا
الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف

نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا ويبنى على ما يرفع
به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا
زيدان ويا زيدون ويخفض بلام الاستغاثة
نحو يا لزيد ويفتح لالحاق الفها ولا لام
مثل يا زيداه وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله
ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين وتوابع المنادى المبني
المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان و
المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع
على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل والعاقل

والخليل ابن احمد فی المعطوف يختار الرفع و
ابو عمرو النصب و ابو العباس ان كان نحو الحسن
فكالخليل والا فكابی عمرو والمضاف تنصب
والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا
والعلم الموصوف بابن مضافا الی علم آخر يختار
فتحه واذا نودی المعرف باللام قيل يا ايها
الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل والتزموا
رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لانها
توابع معرب وقالوا يا الله خاصة ولك

فی مثل

فی مثل يا تيم تيم عدی الضم والنصب و
المضاف الی ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامی
ويا غلامیَ ويا غلامِ ويا غلاما وبالهاء وقفا وقالوا
يا ابی ويا امی ~~مثل باب بيا غلامی~~ ويا ابت ويا امت
فتحا وكسرا وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا
ابن عم خاصة مثل باب يا غلامی وقالوا يا ابن
ام ويا ابن عم وترخيم المنادی جايز وفی غيره
ضرورة وهو حذف فی آخره تخفيفا وشرطه
ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون

علماً

اما زايدا على ثلثة احرف واما بتاء التانيث
فان كان في اخره زيادتان في حكم الواحدة كا
مروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر
من اربعة احرف حذفتا جميعا وان كان مركبا
حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك احرف
واحد وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حا
ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل اسما برأسه فيقال
يا حار ويا ثمي ويا كر وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب
وهو المتفجع عليه بيا او وا واختص ~~المندوب~~ بوا

وحكمه

وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى لكن
زيادة الالف في آخره فان خفت اللبس قلت
واغلامكيه واغلامكموه ولك الهاء في الوقف
لا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه وامتنع
الحاق ~~الالف~~ وازيد الطويلاه خلافا ليونس
ويجوز حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس والاشارة
والمستغاث والمندوب مثل يوسف اعرض عن هذا
نحو وايها الرجل وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق
واطرق كرا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة

جوازاً مثل الا يا اسجدوا الثالث ما اضمر عامله
على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او
شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه بحيث لو
سلط عليه هو او مناسبه لنصبه مثل زيداً ضربته
وزيداً ضربت غلامه وزيداً مررت به وزيداً حبست عليه
ينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت واهنت
جاوزت ولابست ويختار الرفع بالابتداء عند
عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها
كاما مع غير الطلب واذا للمفاجات ويختار النصب

بالعطف

مثل خرجت زيد انجد فاكرمه

بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف
النفي والاستفهام واذا الشرطية وحيث
ما زيداً ضربته اذا عبد الله تلقه فاكرمه
وفي الامر والنهي اذ هي مواقع الفعل وعند خوف
زيداً اضربه وزيداً لا تضربه
لبس المفسر بالصفة نحو انا كل شيء خلقناه بقدر
وليستوي الامران في مثل زيد قام وعمراً اكرمته
ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف
التخضيض مثل ان زيداً ضربته ضربك و
الا زيداً ضربته وزيد مثل ازيد ذهب به منه وليس صح
فالرفع لازم وكذلك وكل شيء فعلوه في الزبر

الرابع

ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان
عند سيبويه والا فالمختار النصب الرابع
التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده
او ذكر المحذر منه مكررا مثل اياك والاسد
واياك وان تحذف والطريق الطريق و
تقول اياك من الاسد ومن ان تحذف
واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك
الاسد لامتناع تقدير من المفعول فيه هو

ما فعل

ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان و
شرط نصبه تقدير في فظروف الزمان كلها تقبل
ذلك وظروف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا
وفسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدى
وشبههما لابهامهما ولفظ مكان لكثرته وما
بعد دخلت على الاصح وينصب بعامل مضمر
على شريطة التفسير المفعول له هو ما فعل
لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت
عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر

وكذا حمل عليه بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرة في الاستعمال لا لابهامه

المفعول له هو ما فعل

وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها
اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به ومقارناً له في
الوجود المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة
معمول فعل لفظاً او معنى فان كان الفعل لفظاً
وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا
~~وجاز العطف فالوجهان~~ وزيد وزيداً والا تعين
النصب مثل جئت وزيداً وان كان معنى
وجاز العطف تعين العطف مثل ما لزيد وعمرو
والا تعين النصب مثل مالك وزيداً وما شانك

وعمرو

وعمرو الان المعنى ما تصنع الحال ما تبين هيئة
الفاعل او المفعول به لفظاً او معنى مثل ضربت
زيداً قائماً وزيد في الدار قائماً وهذا زيد قائماً وعاملها
الفعل او شبهه او معناه وشرطها ان تكون
نكرة وصاحبها معرفة غالباً وارسلها العراك اي معتركة
ومررت به وحده ونحوه متأول فان كان
صاحبها نكرة وجب تقديمها ولا يتقدم
على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا على
المجرور على الاصح وكل ما دل على هيئة صح ان يقع

اي لا يتقدم على العامل المعنوي مثل اكل يوم لك ثوب

حالا مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا او يكون
جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو
على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده و
ما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولابد في الماضي
المثبت من قد ظاهرة او مقدرة ويجوز حذف
العامل لقيام قرينة كقولك للمسافر راشدا مهديا
ويجب في الموكدة مثل زيد ابوك عطوفا
اي احقه وشرطها ان يكون مقررة لمضمون
جملة اسمية التمييز ما يرفع الابهام المستقر

عن ذات

عن ذات مذكورة او مقدرة فالاول عن مفرد مقدارا
غالبا اما في عدد نحو عشرون درهما وسياتي واما في
غيره مثل رطل زيتا ومنوان سمنا وعلى
مثلها زبدا فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الا
نواع ويجمع في غيره ثم ان كان بتنوين او بنون
التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير
مقدار مثل خاتم حديدا والخفض اكثر والثاني
عن نسبة في جملة او ما ضاهاها مثل طاب زيد
نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او

وشبهه اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة واسم التفضيل او المصدر وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا

اضافة مثل يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا علما و
لله دره فارسا ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب
عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه والا
فيطابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا
ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له و
طبقه واحتملت الحال ولا يتقدم التمييز
على عامله والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا
للمازني والمبرد المستثنى متصل ومنقطع
فالمتصل هو المخرج من متعدد لفظا او تقديرا

بالا

المستثنى

بالا واخواتها والمنقطع هو المذكور بعدها غير
مخرج وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة
في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا
في الاكثر او كان بعد خلا وعدا في الاكثر او
خلا وما عدا او ليس ولا يكون ويجوز فيه النصب
ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب
وذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل
الا قليلا ويعرب على حسب العوامل اذا
كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب

ليفسد مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم
المعنى مثل قرأت الا يوم كذا ومن ثم لم يجز
ما زال زيد الا عالما واذا تعذر البدل على
اللفظ فعلى الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد
ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا
شيئا الا شيء لا يعبا به لان من لا تزاد بعد الا
ثبات وما ولا لا تقدران عاملتين بعده
لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف
ليس زيد شيئا الا لانها عملت للفعلية فلا اثر

الا شيئا

لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هي لاجله
ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا
قائما ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا
في الاكثر واعراب غير فيه كاعراب المستثنى بالا على
التفصيل وغير صفة حملت على الا في
الاستثناء كما حملت الا عليها في الصفة اذا كانت
تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وضعف في غيره و
اعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح

خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها
مثل كان زيد قائما وامره كامر خبر المبتدا ويتقدم معرفة
وقد يحذف عامله في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اربعة
اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا
انطلقت اي لان كنت اسم ان واخواتها هو
المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قائم
المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند
اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به

مثل لا غلام

مثل لا غلام رجل ظريفا في الدار ولا عشرين درهما
لك فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به
وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب
الرفع والتكرير ومثل قضية ولا ابا حسن
لها متاول وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة
اوجه فتحهما وفتح الاول ونصب الثاني ورفعه
ورفعهما ورفع الاول على ضعف وفتح الثاني
واذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل ومعناها الاستفهام
والعرض والتمني ونعت المبني الاول مفردا

يليه مبني ومعرب بعد فعا ونصبا نحو لا رجل
ظريف وظريف وظريفا والا فالاعراب والعطف
على اللفظ وعلى المحل جايز نحو لا اب وابنا ومثل
لا ابا له ولا غلامي له جايز تشبيها له بالمضاف
لمشاركته له في الاصل معناه ومن ثم لم
يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى
خلافا لسيبويه ويحذف كثيرا في مثل لا عليك
اي لا باس عليك خبر ما ولا المشبهتين بليس
هو المسند بعد دخولها وهي [illegible] الحجازية وإذا

ابن حج

ماولا

حجازية صح

زيدت

زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم
الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب
فالرفع المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف
اليه والمضاف اليه كل اسم نسبت اليه
شي بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا
فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا
عن تنوينه لاجلها وهي معنوية ولفظية فالمعنوية
ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى
معمولها وهي بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف

نحو ما زيد الا قائما

وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى في
في ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة و
ضرب اليوم وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع
النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف
وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب و
شبهه من العدد ضعيف واللفظية ان تكون
صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن
الوجه ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ ومن ثم جاز
مررت رجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه

وجاز

وجاز الضاربا زيد والضاربو زيد وامتنع الضارب
زيد خلافا للفراء وضعف الواهب المائة الهجان و
عبدها وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار
في الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال انه
مضاف حملا على ضاربك ولا يضاف موصوف
الى صفته ولا صفة الى موصوفها ومثل مسجد الجامع
وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء
متاول ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
متاول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في

العموم والخصوص كليث واسد وحبس و
منع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين
الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول
واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به
الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة او
ساكنة فان كان آخره الفا تثبت وهذيل تقلبها
لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان
ادغام کرده میشود
كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء
ادغام کرده میشود و فتحه داده میشود باعراب
للساكنين واما الاسماء الستة فاخي وابي
برای دو ساکن

واجاز

واجاز المبرد اخي وابي وتقول حمي وهني
ويقال فيّ في الاكثر وفمي واذا قطعت عن الاضافة
قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح
منها وجاء حم مثل يد وخبء ودلو وعصا خبء صح
مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف
الى مضمر ولا يقطع التوابع كل ثان باعراب
سابقه من جهة واحدة النعت
تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا وفائدته
تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء



او الذم او التأكيد مثل نفخة واحدة ولا
فصل بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان
وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذي مال
او خصوصا مثل مررت برجل اي رجل
ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا وتوصف النكرة
بالجملة الخبرية ويلزم الضمير ويوصف بحال
الموصوف وحال متعلقه مثل مررت برجل حسن
غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتأنيث

والتأنيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول و
في الباقي كالفعل ومن ثم حسن قام رجل
قاعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه ويجوز
قعود غلمانه والمضمر لا يوصف ولا يوصف
والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف
ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله و
انما التزم وصف باب هذا بذي اللام
للابهام ومن ثم ضعف مررت بهذا الا
بيض وحسن مررت بهذا العالم

تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه احد
الحروف العشرة وسيأتي مثل قام زيد
وعمرو واذا عطف على المضمر المرفوع المتصل
اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان
يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم
وزيد واذا عطف على المضمر المجرور اعيد
الخافض نحو مررت بك وبزيد والمعطوف
في الحكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز في ما زيد
بقائم او بقاعد ولا ذاهب عمرو الا الرفع

وانما جاز

وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب
لانها فاء السببية واذا عطف على عاملين مختلفين
لم يجز خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد و
الحجرة عمرو خلافا لسيبويه تابع
يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول و
هو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ الاول
مثل جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها
والمعنوي بالفاظ محفوظة وهي نفسه وعينه
وكله وكلاهما وكلتاهما وكله واجمع و

اكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف
صيغتهما وضميرهما تقول زيد نفسه وانفسهما
وانفسهم نفسها انفسهما انفسهن والثاني
للمثنى نحو كلاهما وكلتاهما والباقي لغير المثنى
باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ
في البواقي تقول اجمع جمعاء اجمعون للمذكر جمع ولا
يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها
حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد كله بخلاف جاء زيد كله واذا اكد الضمير المرفوع

المتصل

المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل ضربت
انت نفسك واكتع واخواتها اتباع لاجمع فلا
تقدم عليه وذكرها دونه ضعيف
تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه وهو
بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل
الغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني
جزؤه مثل ضربت زيدا راسه والثالث بينه
وبين الاول ملابسة بغيرهما ويكونان معرفتين
ونكرتين ومختلفتين واذا كان نكرة من معرفة

والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره صح

فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة و
يكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولايبدل الظاهر
من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل ضربته
زيدا
تابع غير صفة توضح متبوعه
مثل اقسم بالله ابو حفص عمر وفصله من البدل
لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر
ما ناسب مبني الاصل او وقع غير
مركب والقابه ضم وفتح وكسر ووقف وحكمه ان
لايختلف اخره باختلاف العوامل والقابه ضم وفتح

وكسر ووقف

وكسر ووقف وهي المضمرات واسماء الاشارة
والموصولات واسماء الافعال والاصوات
والمركبات والكنايات وبعض الظروف
ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم
ذكره لفظا او معنى او حكما وهو متصل ومنفصل
فالمتصل غير المستقل بنفسه والمنفصل المستقل
بنفسه وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالا
ولان متصل ومنفصل والثالث الاول
فقط فذلك خمسة انواع الاول ضربت ضربت

الى ضربن وضربن والثاني انا الى هن والثالث
ضربني الى ضربهن وانني الى اياهن والرابع اياي
الى اياهن والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن
والمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغائب
والغائبة وفي المضارع للمتكلم مطلقا والمخاطب
والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا ولا يسوغ
المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك بالتقديم على
عامله او بالفصل لغرض او بالحذف او يكون
العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بكونه مسندا اليه

صفه

صفة جرت على غير من هي له مثل اياك
ضربت وما ضربك الا انا واياك والشر وانا زيد
وما انت قائما وهند زيد ضاربته هي واذا اجتمع
ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما
اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو
اعطيتكه وضربيكه والا فهو منفصل نحو
اعطيته اياك واياه والمختار في خبر باب
كان الانفصال والاكثر لولا انت الى اخرها
وعسيت الى اخرها وجاء لولاك وعساك

الى اخرهما مع الياء لازمة في الذي
والمضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون
فيه ولدن وان واخواتها مخير ويختار في ليت
ومن وعن وقد وقط وعكسها لعل ويتوسط بين المبتدأ
والخبر قبل دخول العوامل وبعدها صيغة مرفوع
منفصل مطابق للمبتدا يسمى فصلا
ليفصل بين كونه نعتا وخبرا وشرطه ان
يكون الخبر معرفة او افعل من كذا نحو كان زيد هو
افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب

بجعله

يجعله مبتدأ وما بعده خبره ويتقدم قبل
الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان والقصة يفسر
بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا ومستترا
وبارزا على حسب العوامل نحو هو زيد قائم
وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوبا
ضعيف الا مع ان اذا خففت فانه لازم
ما وضع لمشار اليه وهي ذا
للمذكر وللمثنى ذان وذين وللمؤنث تا وتي وته
وذي وذه وتهي وذهي وللمثنى تان وتين

وللجمعها اولاء مدا وقصرا ويلحقها حرف
التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهي
خمسة في خمسة فتكون خمسة وعشرين وهي ذاك
الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي و
يقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
وتلك وذانك وتانك مشددتين واولالك
مثل ذلك واما ثم وهنا فللمكان خاصة
ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد وصلة جملة
خبرية والعائد ضمير له وصلة الالف واللام

اسم الفاعل

اسم فاعل او مفعول وهي الذي والتي واللذان
واللذين واللتين واللتان بالالف والياء و
الاولى والذين واللاء واللائي واللاتي و
واللواتي وما ومن واي واية وذو الطائية
وذا بعد ما الاستفهام والالف واللام والعائد
المفعول يجوز حذفه واذا اخبرت بالذي صدرتها
وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته
خبرا فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا
قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام في

الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل
والمفعول واذا تعذر امر منها تعذر الاخبار و
من ثم امتنع في ضمير الشان والموصوف وصفة
والمصدر العامل والحال والتميز والضمير المستحق لغير
ها والاسم المشتمل عليه وما الاسمية موصولة و
استفهامية وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى
وصفة ومن كذلك الا في التامة والصفة
اي وآية كمن وهي معربة وحدها الا اذا احد
صدر صلتها وفي ماذا صنعت وجهان احدهما

ماالذي وجوابه رفع والاخرى شيء وجوابه
نصب ماكان بمعنى الامر والماضي
نحو رويد زيدا اي امهله وهيهات ذاك اي بعد
وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كنزال بمعنى
انزل وفعال مصدرا معرفة كفجار وصفة
مثل يافساق للمبنى لمشابهته له عدلا وزنة و
علما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب مبني في
الحجاز في بني تميم معرب الا ما آخره راء نحو حضار
كل لفظ حكى به صوت او صوت

به للبهائم فالاول كخاغ والثاني كخ المركبات

كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة

فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي

عشر واخواتها الا اثني عشر والا اعرب الثاني

كبعلبك وحضرموت وبني الاول على الافصح

كم وكذا للعدد وليت وزيت للحديث

فكم الاستفهامية تميزها منصوب مفرد والخبرية

مجرور مفرد ومجموع وتدخل من فيهما ولهما صدر الكلام

وكلاهما يقع مرفوعا ومجرورا ومنصوبا فكل ما بعده فعل

غير مشتغل

غير مشتغل عنه بضميره كان منصوبا معمولا له

حسبه وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور

والا فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبرا

ان كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط

في مثل كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء

قد حلبت واجري مجراه لا غير وليس غير

وحسب ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة

في الاكثر ومنها اذا وهي للمستقبل وفيها معنى

الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل وقد يكون للمفاجأة

[illegible]

فيلزم المبتدأ بعدها الجملتان ومنها اين وانا
للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان
للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما ومذ ومنذ و
بمعنى اول المدة فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع
بعدهما المصدر او الفعل او ان وان فيقدر
زمان مضافا وهو مبتدأ وما بعده خبره
خلافا للزجاج ومنها لدى ولدن ولد ولد ولد
وقط للماضي المنفي والظروف المضافة
الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل و

غير مع

غير مع ما وان وان المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي
المضمرات والاعلام والمبهمات وما عرف
٥ بالالف واللام وبالنداء والمضاف الى
احدها معنى والعلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول
غيره بوضع واحد واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب
والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اسماء العدد
ما وضع لكمية آحاد الاشياء واصولها اثنتا عشرة
عشر واحد الى عشرة ومائة والف وتقول واحد
اثنان وواحدة اثنتان وثنتان ثلاثة الى عشرة

وثلث وعشر احد عشر اثنان عشر احدى
عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر
وثلث عشرة الى تسعة عشر وثلثة عشرة الى
تسع عشر ومميز بكسر الشين عشرون واخواتها
فيهما احد وعشرون احدى وعشرون
ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين
مائة والف مائتان والفان فيهما
ثم بالعطف على ما تقدم وفي ثماني
عشرة فتح الياء وجاء اسكانها وشذ

حذفها

حذفها بفتح النون ومميز الثلثة الى عشرة مخفوض
ومجموع لفظا او معنى الا في ثلثمائة الى تسع
مائة وكان قياسها مائات او مئين ومميز احد
عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد
ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض
مفرد واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا
او بالعكس فوجهان ولا يميز واحد
ولا اثنان استغناء بلفظ مميزه عنهما مثل
رجل رجلان لافادته النص المقصود بالعدد

وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصييره
الثاني والثانية الى عاشرة لا غير و
باعتبار حاله الاول والثاني الى العاشر
والعاشر والحادي عشر والحادية عشرة
والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع
عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل في الاول ثالث
اثنين اي مصيرهما من ثلثهما وفي الثاني ثالث
ثلثة اي احدها وتقول حادي عشر احد
عشر على الثاني خاصة وان شئت قلت

حادي احد الا تاسع تسعة عشرة فتعرب عشره صح
الاول المذكر والمؤنث المؤنث ما فيه
علامة التأنيث لفظا او تقديرا والمذكر
بخلافه وعلامته التاء والالف مقصورة
او ممدودة وهو حقيقي وغيره فالحقيقي ما بازائه
ذكر في الحيوان كامراة وناقة وغيره اللفظي
كظلمة وعين واذا اسند اليه الفعل فبالعلامة
وانت في ظاهر الجميع مطلقا غير المذكر السالم
حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين فحكمه

وفعلوا النساء والايام فخلت وفعلى
المثنى ما لحق اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها
ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه
المقصور ان كانت الف عن واو وهو ثلاثي
قلبت واوا والا فيا لياء والممدود ان كانت
همزة اصلية تثبت وان كانت للتانيث
قلبت واوا والا فوجهان يحذف
نونه للاضافة وحذفت تاء التانيث
في خصيان والبان المجموع ما دل على احادة

مقصودة

مقصودة بحروف مفردة بتقدير ما
فيه تغيير وركب ليس بجمع على الاصح ونحو فلك
جمع وهو صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر ومؤنث
المذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها
ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر
منه فان كان اخره ياء قبلها كسرة حذفت
الياء مثل قاضون وان كان مقصورة
حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا
مثل مصطفون وشرطه ان كان اسما

فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون

افعل فعلاء مثل احمر حمراء ولا فعلان فعلى

مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث

مثل جريح وصبور ولا بتاء التانيث مثل

علامة وتحذف نونه بالاضافة وقد شذ مثل سنين

وارضين والمؤنث ما الحق آخره الف وتاء

وشرطه ان كان صفة وله مذكر وان يكون مذكره

جمع بالواو والنون فان لم يكن له مذكر فان لا يكون

مجرد كحايض والا جمع مطلقا جمع التكسير تغيير

بناء واحده

بناء واحده كرجال وافراس وجمع والقلة

افعل وافعال وافعلة والصحيح ما عدا ذلك

جمع كثرة المصدر اسم الحدث الجاري على

الفعل وهو من الثلاثي سماع وفي غيره

قياس تقول اخرج اخراجا استخرج

استخراجا ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا

لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه

ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز

اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول

واعماله باللام قليل فان كان مطلقا فالعمل للفعل

وان كانا بدلا منه فوجهان اسم الفاعل ما

اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث و

صيغته من المجرد على فاعل ومن غيره على صيغة

المضارع بميم مضموم وكسر ما قبل الاخر نحو مخرج

ومستخرج يعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الا

ستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما

فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى خلافا

للكسائي فان معمول آخر فبفعل مقدر

نحو زيد معطي عمرو درهما امس فان دخلت

اللام استوى الجميع وما وضع منه للمبالغة

كضراب وضروب ومضراب وعليم و

حذر مثله والمثنى والمجموع مثله ويجوز حذف

النون مع العمل والتعريف تخفيفا اسم المفعول

هو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته

من الثلاثي على مفعول كمضروب ومن غيره

على صيغة الفاعل بفتح ما قبل الآخر

كمستخرج وامره في العمل والاشتراط كامر الفاعل مثل

زيد معطي غلامه درهما الصفة المشبهة ما اشتق
من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت
وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل
على حسب السماع كحسن وصعب وشديد
تعمل عمل فعلها مطلقا وتقسيم مسائلها
ان تكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها
مضافا او باللام او مجردا عنهما وهذه ستة والمعمول
في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور صارت
ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على

التشبيه

التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز
في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها
حسن وجهه حسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه
وحسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه
الحسن وجه واختلف في حسن وجهه و
والبواقي ما كان فيه ضمير واحد احسن وما كان
فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه
قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها
فهي كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف

فيؤنث ويثنى ويجمع واسماء الفاعل
والمفعول غير المتعديين مثل الصفة
فيما ذكر اسم التفضيل ما اشتق من
فعل لموصوف بزيادة على غيره و
هو افعل وشرطه ان يبنى من الثلاثي
مجرد ليمكن وليس بلون ولا عيب لان
منهما افعل لغيره مثل زيد
افضل الناس فان قصد
غيره توصل اليه باشد ونحو مثل

هو اشد منه استخراجا وبياضا
وعمى وقياسه للفاعل وقد
جاء للمفعول نحو اعذر والوم واشغل و
اشهر ويستعمل على احد ثلثة اوجه
مضافا او بمن او معرفا باللام فاذا اضيف
فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد
الزيادة على من اضيف اليه فيشترط
ان يكون منهم مثل زيد افضل الناس
فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم

بما اضيف فان قصد الثاني ان تقصد زيادة مطلقة
ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن
اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو
واما الثاني والمعرف باللام فلابد فيهما من المطابقة وا
لذي بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز زيد الافضل
من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم ولا يعمل في مظهر
الا اذا كان صفة لشي وهو في المعنى لمسبب مفضل
باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره
منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه

الكحل

الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى حسن مع انهم
لو رفعوه فصلوا بين احسن ومعموله باجنبي
وهو الكحل ولك ان تقول احسن في عينه
الكحل من عين زيد فان قدمت ذكر العين
قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها
الكحل مثل قوله مررت على وادي السباع
ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى
الله ساريا الفعل ما دل على معنى في نفسه

٦

مقترن باحد الازمنة الثلثة ومن خواصه
دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق
تاء فعلت وتاء التانيث الساكنة نحو
الماضي ما دل على زمان قبل زمانك
٥ مبني على الفتح مع غير ضمير المرفوع
المتحرك والواو والمضارع ما اشبه
الاسم باحد حروف نايت لوقوعه
مشترکا بين الحال والاستقبال
وتخصيصه بالسين او سوف فالهمزة

للمتكلم

٤

للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء
للمخاطب مطلقا وللمونثتين غيبة والياء
للغايب غيرهما وحرف المضارعة
مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يعرب
٥ من الفعل غيره اذا لم يتصل به النون
التاكيد او نون جمع المونث واعراب المضارع
رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير
بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب
المونث بالضمة والفتحة لفظا والسكون در حالت جزم
در حالت رفع در حالت نصب

مثل يضرب ولم يضرب ولن يضرب
والمتصل به ذلك بالنون وحذفها مثل
تضربان وتضربون وتضربين والمعتل
بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا
والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة
تقديرا والحذف جزما ويرتفع اذا تجرد
عن الناصب والجازم مثل يقوم زيد
وينصب بان ولن وكى واذا وبان مقدرة
بعد حتى ولام كى ولام الجحود والفا والواو

فامثلة

فان مثل اريدان تحسن الى وان تصوموا
خير لكم والتى تقع بعد العلم هى مخففة
من المثقلة وليست هذه مثل علمت
ان سيقوم وان لا يقوم ان والتى تقع بعد
الظن فيها الوجهان ومثل لن ابرح
ومعناه لنفى المستقبل واذا اذا لم يعتمد
ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا
مثل اذا تدخل الجنة واذا وقعت بعد
الفاء والواو فالوجهان وكى مثل اسلمت

اسلمت

كي ادخل الجنة ومعناها السببية وحتى اذا
كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بمعنى كي
والى مثل اسلمت حتى ادخل الجنة و
كنت سرت حتى ادخل البلد او اسير
حتى تغيب الشمس فان اردت الحال
تحقيقا او حكاية كانت حرف الابتداء
ووجب السببية مثل مرض فلان حتى لا
يرجونه ومن ثم امتنع الرفع في كان
سيري حتى ادخلها في الناقصة وسيري

وترفع حر

حتى

حتى تدخلها وجاز سيري حتى ادخلها
وايهم سار حتى يدخلها ولام كي مثل
اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود وهي
لام تاكيد بعد النفي لكان مثل وما كان الله
ليعذبهم والفاء بشرطين احدهما السببية
والثاني ان يكون ما قبلها مثل ذلك
امر او نهي او استفهام او نفي او
تمني او عرض والواو بشرطين احدهما
الجمعية وان يكون ما قبلها مثل ذلك

في التامة كان

واو الشرط بمعنى الى ان او الا ان و
العاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما
ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة ويجب
مع لا في اللام ويجزم بلم ولما ولام
الامر ولا في النهي وكلم المجازات وهي
ان ومهما واذما وحيثما واين ومتى وما
ومن واي واني واما مع كيفما واذا
فشاذ و بان مقدرة فلم القلب المضارع
ماضيا ونفيه ولما مثلها ويختص بالا

ستغر

ستغراق وجواز حذف الفعل ولام الامر
المطلوب بها الفعل ولا في النهي ضد
وكلم المجازات تدخل على الفعلين لسببية
الاول ومسببية الثاني ويسميان شرطا
وجزاء واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد
لفظا او معنى لم يجز الفا وان كان الجزاء
مضارعا او منفيا بلا فالوجهان والا (مثبتا صح)
فالفا ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع
الفا وان مقدرة بعد الامر والنهي

والاستفهام والتمني والعرض اذا
قصد السببية نحو اسلم تدخل الجنة
ونحو لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي
لان التقدير ان لا تكفر الامر صيغة يطلب
بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف
المضارعة وحكم اخره حكم المجزوم
فان كان بعده ساكن وليس برباعي زدت
الهمزة الوصل مضمومة ان كان بعده
ضمة ومكسورة فيما سواه نحو ادخل اضرب

الجنة وامتنع لا تكفر تدخل جهنم

حرف ج

واعلم

واعلم وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة
فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله
فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره
ويضم الثالث مع همزة الوصل و
الثاني مع التاء خوف اللبس ومعتل
العين الافصح قيل وبيع وجاء الا
شمام والواو ومثله باب اختير و
انقيد دون استخير واقيم وان كان مضارعا
ضم اوله وفتح ما قبل اخره ومعتل العين ينقلب

فصل الفعل المتعدي وغير المتعدي
فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب
وغير المتعدي بخلافه كقعد و
المتعدي يكون الى واحد كضرب والى
اثنين كاعطى والى ثلثة كاعلم وارى
وانبأ ونبأ واخبر وخبر و
حدث وهذه مفعولها الاول كمفعول
علمت افعال القلوب ظننت وحسبت
وخلت وزعمت وعلمت ورأيت

اعطيت والثاني والثالث
كمفعول صح

وجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان
ما هي عليه فتنصب الجزئين ومن
خصائصها انها اذا ذكر احدهما ذكر الآخر
خبر بخلاف اعطيت ومنها انها
يجوز فيها الالغاء اذا توسطت او تأخرت
لاستقلال الجزئين كلاما بخلاف باب
اعطيت مثل زيد علمت قائم و
زيد قائم علمت ومنها انها تعلق قبل
الاستفهام والنفي واللام مثل علمت

ازيد عند كم ام عمرو ومنها انه ان
يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء
واحد مثل علمتني منطلقا ولبعضها
معنى اخر يتعدى الى واحد فظننت
بمعنى اتهمت ووجدت بمعنى اصبت

فصل

الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل
على صفة وهي كان وصار واصبح وامسى
واضحى فظل وبات وآض وعاد وغدا وراح
ومازال ومانفك ومافتي ومابرح ومادام وليس

وقد جاء

وقد جاء ما جاءت حاجتك وقعدت كانها
احربة تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء
الخبر حكم معناه فترفع الاول وتنصب
الثاني مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة
لثبوت خبرها ماضيا دايما او منقطعا
وبمعنى صار ويكون فيها ضمير
الشان وتكون تامة بمعنى ثبت وزايدة و
صار للانتقال واصبح وامسى واضحى
للاقتران مضمون الجملة باوقاتها وبمعنى صار

ر ويكون امة وظل وبات لاقتران مضمون
الجملة بوقتها وبمعنى صار وما زال
وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها
لفاعلها مذ قبله ويلزم النفي وما دام لتوقيت
امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها وثم
احتاج الى كلام لانه ظرف وليس لنفي
مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا ويجوز تقديم
اخبارها كلها على اسمائها وهي
في تقديمها عليها على ثلاثة اقسام قسم

يجوز وهو

يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز و
هو ما في اوله ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام
وقسم مختلف فيه وهو ليس **افعال**
ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا
او اخذا فيه فالاول عسى وهو غير متصرف
تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج
زيد وقد يحذف ان والثاني كاد نحو كاد
زيد يجيء وقول الشاعر قد كاد من طول
البلا ان يمحصا واذا دخل النفي على كاد

فهو كالافعال على الاصح وقيل يكون
في الماضي للاثبات وفي المستقبل كا
لافعال متمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون
وبقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين
لم يكد رسيس الهوى من حب مية
يبرح والثالث طفق وجعل وكرب
واخذ وهي مثل كاد واوشك وهي
مثل كاد وعسى في الاستعمال فعلا التعجب
ما وضع لانشاء التعجب وهو صيغتان

الهوى صح

ما افعله

ما افعله وافعل به وهما غير متصرف مثل ما
احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان
الا مما يبنى منه افعل التفضيل
ويتوصل في الممتنع مثل ما اشد استخراجه
واشدد باستخراجه ولا يتصرف فيهما
بتقديم ولا تاخير ولا الفصل و
اجاز المازني الفصل بالظرف و
ما ابتداء نكرة عند سيبويه وما بعدها
الخبر موصولة عند الاخفش والباء للتعدية
الذي احسن زيدا شيء عظيم

او زايدة ففيه ضمير افعال المدح

والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فمنها

نعم وبئس وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا

باللام او مضافا الى المعرفة او مضمرا

مميزا بالنكرة منصوبة او بما مثل

فنعما هي وبعد ذلك المخصوص و

هو مبتدا ما قبله خبره او خبره

محذوف المبتدا مثل نعم الرجل زيد

وشرطه مطابقة الفاعل وبئس مثل

القوم الذين ميناول وقد يحذف المخصوص

اذا علم مثل نعم العبد فنعم الماهدون

وساء مثل بئس ومنها حبذا و

فاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص واعرا

كاعراب مخصوص نعم ويجوز ان يقع قبل

المخصوص وبعده تمييز او حال على

وفق مخصوصه الحرف ما دل على معنى

في غيره ومن ثم احتاج في جزئيته

الى اسم او فعل حروف الجر وضع

٥٢

للافضاء الفعل او معناه الى
ما يليه وهي من والى وحتى وفي والباء
واللام ورب وواو وها وواو
القسم وبا وتا وعن وعلى والكاف
ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا
فمن للابتداء والتبيين والتبعيض
والزايد في غير الموجب خلافا
للكوفيين والاخفش وقد كان
مطر وشبهه متناول والى الانتهاء

وبمعنى

وبمعنى مع كثير او يختص بالظاهر
خلافا للمبرد وفي للظرفية وبمعنى على
قليلا والباء للالصاق والاستعانة
والمصاحبة والمقابلة والتعدية و
الظرفية وزايد في الخبر في النفي والاستفهام
قياسا وفي غيره سماعا بحسبك زيد
والقى بيده واللام للاختصاص و
التعليل وزايدة وبمعنى عن مع القول
وبمعنى الواو في القسم للتعجب ورب للتقليل

لها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة
على الاصح وفعلها ماض محذوف غالبا
وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة
والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة
التمييز وتلحقها ما فتدخل على الجملة وواوها
تدخل على نكرة موصوفة وواو القسم انما تكون
عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر
والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى والباء
اعم منها في الجميع ويتلقى القسم باللام وان وحرف النفي

ويحذف

جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه وعن
للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد يكونان اسمين
بدخول من والكاف للتشبيه وزائدة وقد تكون اسما
ومذ ومنذ للابتداء في الماضي والظرفية
في الحاضر مثل منذ شهرنا ومنذ يومنا
حاشا وعدا وخلا للاستثناء الحروف
المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت
ولعل ولها صدر الكلام سوى ان وهي
بعكسها وتلحقها ما فتلغى على الافصح وتدخل

ويختص بالظاهر

حينئذ على الافعال فان لا يغير معنى الجملة وان
مع جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر
في موضع الجمل والفتح موضع المفرد فكسرت ابتداء
وبعد القول والموصول وفتحت فاعلة ومفعولة
ومبتدأ ومضافا اليها وقالوا لولا انك
لانه مبتدأ ولو انك لانه فاعل وفان جاز
التقدير ان جاز الامران من يكرمني فاني
اكرمه واذا انه عبد القفا واللهازم و
وكذلك جاز العطف على اسم المكسورة

لفظا

لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا
قائم وعمرو ويشترط مضي الخبر لفظا
او تقديرا خلافا للكوفيين ولا اثر لكونه مبنيا خلافا
للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد
ذاهبان ولكن كذلك ولذلك دخلت اللام مع
المكسورة دونها على الخبر وعلى الاسم اذا
فصل بينه وبينها وعلى ما وقع بينهما و
في لكن ضعيف وتخفف المكسورة فيلزمها اللام
ويجوز الغاؤها ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ

خلافا للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة فتعمل
في ضمير شأن مقدر فيدخل على الجملة مطلقا
وشذ اعمالها في غيره ويلزمها مع الفعل
السين اوسوف اوقد او حرف النفي
كان للتشبيه وتخفف فتلغى على الاصح
ولكن للاستدراك يتوسط بين الكلامين
متغايرين معنا وتخفف فتلغى ويجوز معها
الواو وليت للتمني واجاز الفراء ليت
زيدا قايما ولعل للترجي وشذ الجر بها الحروف

العاطفة

العاطفة الواو والفاء ثم وحتى واو واما
وام ولا وبل ولكن فالاربعة الاول للجمع
فالواو للجمع مطلق لا ترتيب فيها و
الفاء بالترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى
مثلهما ومعطوفها جزء من متبوعه لمفيد
قوة او ضعفا واو واما وام لاحد الامرين
منها ام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام
يليها احد المستويين والاخر الهمزة
على الاصح بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين

ومن ثم ازيت زيدام عمرو او من ثم
كان جوابهما بالتعيين دون نعم او لا وام المنقطعة
كبل والهمزة مثل انها لابل ام شاء
واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما
جائزة مع او ولا وبل ولكن لاحد
هما معينا ولكن لازمة للنفي حروف
التنبيه الا واما وها النداء يا وايا وهيا
للبعيد واي والهمزة للقريب حروف
الايجاب نعم وبلى واي واجل وجير وان

فنعم

فنعم مقررة لما سبقها وبلى مختصة بايجاب
النفي واي اثبات بعد الاستفهام ويلزمها
القسم واجل وجير وان تصديق للمخبر حروف
الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء
واللام فان مع ما النافية وقلت مع
ما المصدرية ولما وان مع لما وبين لو والقسم و
قلت مع الكاف وما مع اذا ومتى واي
واين وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف
ولا مع الواو بعد النفي وبعد ان المصدرية وقلت قبل ام وقسم

وشذت مع المضاف ومن والباء واللام
تقدم ذكرها حرفا التفسير اي وان فان مختصة
بما معنى القول حروف المصدر ما وان وان فالا
ولان للفعلية وان للاسمية حروف التحضيض
هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام وتلزم
الفعل لفظا او تقديرا حرف التوقع قد وفي المضا
للتقليل حرفا الاستفهام الهمزة وهل لها صدر
الكلام تقول ازيد قائم واقام زيد وكذلك
هل والهمزة اعم تصرفا تقول ازيد ضربت واتضرب

زيدا وهو اخوك وازيد عندك ام عمرو وثم
اذا ما وقع وافمن كان واومن كان دون هل حروف
الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام فان
للاستقبال وان دخل الماضي ولو عكسه ويلزمان
الفعل لفظا او تقديرا ومن ثم قيل لو انك
بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل موضع
منطلق ليكون كالعوض فان كان جامدا جاز
لتعذره واذا تقدم القسم اول الكلام على
الشرط لزم المضي لفظا او معنى وكان الجواب للقسم

مثل والله ان اتيتني او ان لم تاتني
لاكرمنك وان توسط بتقدم الشرط او غيره
جاز ان يعتبر وان يلغى كقولك انا والله ان
تاتيني اتك وان اتيتني فوالله لاتيتك وتقدير
القسم كاللفظ نحو لئن اخرجوا فان اطعتموهم
واما للتفصيل والتزم حذف فعلها وعوض
بينها وبين فائها جزء مما في خبرها مطلقا و
قيل هو معمول المحذوف مطلقا مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق
وقيل ان كان جائز التقدير فمن الاول والا فمن الثاني

بالحقايق في جواب ما هو واما مقول بحسب الشركة
والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وهو
النوع

لهم دار السلم عند ربهم وهو وليهم
بما كانوا يعملون امين يا رب العالمين

لهم دار السلم عند

ايساغوجي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه
بغيره الصادر باختياره شره وخيره والصلوة
على محمد الذي انتشر نهيه وامره وبعد فان
كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء اثير الدين الابهري
طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه المشهور بايساغوجي

سيد تاج
الراسخين

لما كان

ايساغوجي اللفظ الدال على تمام ما وضع له بالمطابقة

لما كان على بعض الاخوان متعسرا وعلى بعضهم
متيسرا اردت ان اكتب بالتماسهم او امثالهم ليسهل
لغيره والله خير الميسرين والموفقين والمعين
قال ايساغوجي اقول ان للمنطقيين اصطلاحات
تجب استحضارها للمبتدي اذا اراد
ليشرع في شيء من العلوم منها ايساغوجي
وهو لفظ يوناني يراد به الكليات الخمس يعني
النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض
العام وهذه يتوقف معرفتها على بيان الدلالات

الثلث المطابقة والتضمن والالتزام واقسام
اللفظ والدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم
بشيء آخر فهو الدال والثاني هو المدلول اقول الاول
هذا عرفت ان الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم
بشيء آخر وكذا عرفت المدلول يلزم من العلم بشيء
آخر العلم به والدلالة تنقسم الى طبيعية وعقلية و
وضعية والمراد من الدلالات ههنا الدلالة الوضعية
التي تكون بحسب الوضع اللفظ على المعنى وهي ثلث اقسام
لان اللفظ على المعنى من يكون دل على تمام ما وضع له الدال

او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة
دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة التضمن
فان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام مثال
الدلالة بالمطابقة كالانسان فانه يدل على الحيوان
الناطق بالمطابقة لكونه تمام ما وضع الانسان
له وانما سميت هذه الدلالة بالمطابقة لان اللفظ
موافق لتمام ما وضع له وذلك ماخوذ من قولهم
طابق النعل بالنعل اذا توافقا ومثال
ما يدل بالتضمن كالانسان اذ دل على احدهما اي على

فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما

على الحيوان او الناطق وانما سميت هذه الدلالة تضمنا

لانه يدل على جزء الذي في ضمنه فيكون اللفظ دالا على ما في ضمنه

مثال الدلالة بالالتزام كالانسان اذا دل على قابل العلم

وصنعة الكتابة وانما سميت هذه الدلالة التزاما

لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه بل على الخارج

اللازم له وانما قيد قوله على ما يلازمه بقوله في الذهن

لان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا لم يتحقق

دلالة الالتزام بدونها لامتناع تحقق المشروط

بدون تحقق الشرط فاللازم باطل فالملزوم مثله

لان

بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام

لان العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر التزاما

لان العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا

ان بينهما معاندة في الخارج قال ثم اللفظ اما مفرد

اقول لما فرغ من بيان دلالات الثلث شرع في تقسيم

اللفظ فنقول اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد ومؤلف

لانه اما ان لا يراد بالجزء منه اي من اللفظ دلالة

على جزء معناه كالانسان فانه لفظ لا يراد بجزئه

على جزء معناه او يراد به ذلك كقولك رامي الحجارة

فانه لفظ يدل جزؤه على جزء معناه لان الرامي يدل على

ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه

ذات من لي الرمي والحجارة تدل على جسم معين
فان كان الاول فهو مفرد وان كان الثاني فهو مؤلف وقوله
لا يراد بالجزء منه دلالة صدقه على اربعة اقسام الاول
ان لا يكون له جزء اصلا نحو ق علما الثاني ان يكون له
جزء لا معنى له نحو زيد علما والثالث ان يكون له جزء
ذو معنى لكن لا يدل عليه نحو عبد الله علما و
الرابع ان يكون له جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون
مرادا نحو الحيوان الناطق علما لان معناه حينئذ العلمية
الماهية الانسانية مع التشخص قال المفرد اما كلي او جزئي

اقول

كذلك دلالة على جزء معناه كالانسان واما المؤلف وهو الذي لا يكون
كذلك

اقول المفرد ينقسم الى كلي وجزئي لانه اما ان يكون
نفس تصور مفهومه اي من حيث انه متصور مانعا
من وقوع الشركة فيه اي من اشتراكه بين كثيرين او لا يكون
كذلك فان منع نفس تصور مفهومه اشتراكه بين
كثيرين فالمفرد الممنوع نفس تصور مفهومه من اشتراكه
بين كثيرين فهو الكلي كالانسان فان تصور مفهومه
عند العقل لم يمنع عن صدقه على كثيرين وانما قيد
الكلي والجزئي بالتصور لان من الكليات ما يمتنع
الاشتراك بين امور متعددة بالنظر الى

كه بين صح

فهو الجزئي كزيد علما فانه اذا تصور مفهومه امتنع العقل صدقه على كثيرين صح

النفس صح

كرامي الجبابرة والمفرد اما كلي وهو الذي لا يمتنع نفس تصوره

كواجب الوجود مثلا فان الدليل الخارجي
قطع عرق الشركة عنه لكن عند العقل لم
لم يمتنع عن صدقه على كثيرين والا لم يفتقر الى
دليل في اثبات الوحدانية قال الكلي اما ذاتي
اقول الكلي ينقسم الى قسمين ذاتي وعرضي
لانه اما ان يكون داخلا في حقيقة جزئياته
او لا يكون داخلا فان كان داخلا في حقيقة جزئياته
فهو ذاتي كالحيوان بالنسبة الى الانسان فان
حقيقة زيد وعمرو وبكر والحيوان داخلا فيه لكونه

مركبا

مفهومه عن وقوع الشركة كالانسان واما جزئي وهو الذي

مركبا من الحيوان والناطق وكذا الملكية الى
الفرس وان لم يكن داخلا في حقيقة جزئياته
بان كان خارجا عن تلك الحقيقة فهو عرضي كالضاحك
بالنسبة الى الانسان فانه لم يدخل في حقيقة زيد
وعمرو وبكر هي الانسان ~~داخل في حقيقة~~
لانها هي الحيوان والناطق فقط فتعين انه خارج
عنه وعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية من الذاتي
بل يكون من العرضيات لانها تخالف الذاتي
بذلك التفسير وما يخالفه فهو عرضي وقد يقال

من انه مركب منه

يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد

الذاتي ما ليس بعرضي اي ما ليس بخارج فيصح ان يكون

ماهية ذاتيا لا يقال ان الذاتي هو المنتسب الى الذات

فلا يجوز ان يكون نفس الماهية ذاتية والا لزم انتساب

الشيء الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذا التسمية اي

تسمية الماهية ذاتية ليست لغوية حتى يلزم ذلك

بل انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك قال

والذاتي اما مقول آه اقول هذا شروع في بيان

كليات الخمس اعلم ان الذاتي اما جنس او نوع

او فصل لانه ان كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة

المختص

والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة

جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان

المختص اي لا الخصوصية ايضا فهو جنس كالحيوان

بالنسبة الى الانسان والفرس فانه اذا سئل

عن الانسان والفرس بما هما كان الحيوان جوابا عنهما

او سئل عن كل واحد منهما اي من الانسان

والفرس لم يصح ان يقع جوابا عن كل واحد

لانه ليس تمام ماهية كل واحد لانك اذا افردت

الانسان بالسؤال فتقول ما هو فجوابه ليس

حيوان الناطق لكونه تمام ماهيته وكذا اذا افردت

الفرس بالسؤال فجوابه الحيوان الصاهل لكونه تمام ماهيته

هرگاه انسان بيارى براى سؤال

والفرس واما عرضي والذي يخالفه كالضاحك بالنسبة
الى الانسان

ترسم الجنس بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين
بالحقايق في جواب ما هو قولا ذاتيا فقولنا كلي تعريف
بحته وقوله مقول جنس متناول للكليات الخمس
الجزئيات وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات
انما يقال على واحد وقوله مختلفين بالحقايق
يخرج النوع لكونه مقولا على كثيرين متفقين
بالحقايق وقوله جواب ما هو قولا ذاتيا يخرج
الكليات الباقية اعني الفصل والخاصة
والعرض العام ثم ان كان الذاتي مقولا في

جواب ما هو

والذاتي اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان
بالنسبة الى الانسان والفرس

جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا
فهو النوع كالانسان بالنسبة الى افراده اي زيد
وعمرو وبكر او غير ذلك لانه اذا سئل عن زيد وعمرو
وغيرهما ما هم كان الجواب انسانا لانه تمام ماهيتهم
المشتركة بينهم واذا سئل عن زيد فقط كان الجواب
انسانا ايضا لانه تمام ماهية المختص به فتعين
انه اعني النوع يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة
والخصوصية معا ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين
مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو وقوله

ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين

تعريف كرده ميشود

كلي اي لا مايل بحثه وقوله مقول جنس شامل للكلي
والكلي وقوله على كثيرين يخرج الجزئي وقوله مختلفين
بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس لانه تمام النوع
هو مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة بخلاف الجنس فانه
مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة وقوله مختلفين
بالعدد لكون افراده مختلفين بالعوارض او
بالتشخصات وقوله في جواب ما هو يخرج الثلثة الباقية
المذكورة وان كان الذاتي غير مقول في جواب ما هو بل مقول
في جواب اي شيء هو في ذاته ما يميز الشيء عما يشاركه

وهو اعني المقول في
جواب اي شيء هو في
ذاته ما يميز الشيء عما يشاركه
الانسان فرس

بالحقايق في جواب ما هو واما مقول بحسب الشركة

في الجنس فهو الفصل ولو قال او في الوجود ايضا
لكان قوله اشمل لتدخل فيه الماهية المركبة من
امرين متساويين او امور متساوية فيه الاشكال
اكتفى بالجنس بناء على بطلان تركب الماهية من امرين
متساويين والقائل ان يقول فعلى هذا كان اللازم
رسم عليه ان لا يذكر الجنس في التعريف لكن
اعني ما يميز الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق
بالنسبة الى الانسان فانه اعني الناطق يميز الانسان
عما يشاركه في الحيوان كالفرس والبغل والبقر

والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو
وهو النوع

وغيرها لانه اذا سئل عن الانسان باي شيء هو في
ذاته كان الجواب الناطق لان السؤال باي شيء
هو في ذاته انما يطلب به مايميز الشيء عن غيره
في ذاته وكل مايميز الشيء يصلح الجواب والناطق
يصلح للجواب لتميز الانسان عن غيره ويرسم
الفصل بانه كلي يقال على شيء في جواب اي شيء
هو في ذاته وقوله كلي جنس شامل للكليات الخمس و
قوله يقال على شيء في جواب اي شيء هو يخرج النوع
والجنس لانهما يقالان في جواب ماهو لا في جواب ماهو

يخرج النوع والجنس والعرض العام لان النوع ... في جواب ماهو لا في جواب اي شيء هو
والعرض العام لا ... النوع والجنسين

لا في جواب

لا في جواب اي شيء هو في ذاته والعرض العام
لا يقال في الجواب اصلا وقوله في ذاته اي في جوهره
يخرج الخاصة لانها وان كانت مميزة للشيء لكن
لا في جوهره وذاته بل في عرضه قال واما العرضي
اه اقول العرضي اما لازم او مفارق لانه اما ان
يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا يمتنع انفكاكه عنها
الاول هو العرض اللازم كالكاتب بالقوة بالنسبة
الى الانسان والثاني هو العرض المفارق
كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه وكل واحد منهما

ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد

اي من العرض اللازم والعرض المفارق اما
خاصة او عرض عام لانه ان اختص بحقيقة واحدة
فقط فهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل
للانسان فان الضاحك بالقوة عرض لازم
لا ينفك عن ماهية الانسان مختص بحقيقة واحدة
وهي ماهية الانسان والضاحك بالفعل عرض
مفارق ينفك عن ماهية الانسان مختص بها
وترسم اي الخاصة بانها كلية تقال على ما تحت
حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا قوله كلية متدرج

دون الحقيقة في جواب ما هو اما غير مقول في جواب
ما هو

كما عند مرة وقوله تقال على ما تحت حقيقة
واحدة جنس شامل للكليات الخمس وقوله فقط
يخرج الجنس والعرض العام لكونهما مقولين
على ما تحت حقايق وقوله قولا عرضيا يخرج النوع
والفصل لان قولهما على ما تحتهما ذاتي لا عرضي
وان لم يختص كل واحد من اللازم والمفارق
بحقيقة واحدة بل يعم حقايق فوق واحدة فهو
العرض العام كالمتنفس بالقوة والفعل للانسان
وغيره من الحيوانات فان المتنفس بالفعل

فوق واحدة صح
مقولان صح

بل مقول في جواب اي شيء في ذاته

مغارقة عن ماهيات الحيوانات غير مختص بواحد
ويرسم اي العرض العام بانه كلي يقال على ما تحت
حقايق مختلفة قولا عرضيا فقوله كلي زايد كما مر وقوله
يقال على ما تحت حقايق مختلفة يخرج النوع والفصل
والخاصة لانها لا تقال الا على حقيقة واحدة فقط
وقوله قولا عرضيا يخرج الجنس لان قوله ذاتي
لا عرضي وكون التعريفات للكليات رسوما مبنيا
على امكان ان يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي
من قبله. ذكرناها لوازمات مثبتة لها في الصدق

الآن

وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق
بالنسبة الى الانسان وهو الفصل

الآن المناسب ذكر التعريف الذي هو اعم لان
عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم بانها
رسوم قال والقول الشارح اقول العلم على
قسمين احدهما القول الشارح والآخر الحجة لانه
ان كان تصورا مع عدم اعتبار الحكم فيه موصلا
الى المطلوب التصوري فهو القول الشارح
ان كان تصورا مع اعتبار الحكم فيه موصلا
الى المطلوب التصديقي فهو الحجة واذا
هذا فنقول من تلك الاصطلاحات ان المطلوب

ويرسم بانه كلي يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته

الفصل ٢١

قوله على ماهية الشيء صح

المذكورة القول الشارح والتعريف اعم من ان يكون
حدا او رسما والحد قول دال على ماهية الشيء
يخرج الرسم على ما سنبينه هذا التعريف بالحد
قيل لم يكن التعريف مثلا لا يتسلسل قلت لا
لزوم التسلسل لان حد الحد نفس الحد كما ان وجود
الوجود نفس الوجود والحد ينقسم الى قسمين تام
وناقص والحد التام هو الذي يتركب عن جنس القريب
وفصل القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان
فانك اذا قلت ما الانسان فيقال الحيوان الناطق ومثل

هو الحد

والعرضي اما ان يمتنع انفكاكه من الماهية وهو العرض
اللازم او لا يمتنع انفكاكه وهو العرض المفارق

هو الحد التام اما كونه حدا فلان الحد في اللغة المنع
لكونه مشتملا على الذاتيات مانع ان دخول الغير
فيه واما كونه تاما فلكون الذاتيات مذكورة بتمامها فيه
والحد الناقص هو الذي ان يتركب عن جنس البعيد
وفصل القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان
فانه اذا سئل عن الانسان بما هو واجيب بانه
جسم الناطق كان الحد ناقصا واما كونه حدا فلما
مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض الذاتيات
فيه والرسم ينقسم الى قسمين تام وناقص اما الرسم

وكل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة واحدة و
هو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للانسان

الغريب صح

التام فهو الذي يتركب عن الجنس القريب للشيء و
الخاصة اللازمة له كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان
اما كونه رسما فلان رسم الدار اثرها ولما كان تعريف
بالخاصة اللازمة التي هي من اثار الشيء كان تعريفا
بالاثر واما كونه تاما فلتحقق المشابهة بينه وبين الحد التام
من جهة انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر مختص
بالشيء واما الرسم الناقص فهو الذي يتركب عن العرضيات
يختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف
الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك

وان كان كل واحد منها لا
يختص بحقيقة واحدة مع

بالطبع

بالطبع فان جملة هذه الامور العرضية مختصة بالانسان
لا غير بخلاف كل واحد منها لوجود البعض منها
في غيره ايضا اما كونه رسما فلما مر من ان الخاصة
اللازمة من اثار الشيء فيكون تعريفا بالاثر الذي هو
اما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم التام فيه
حتى يتحقق المشابهة بينه وبين الحد التام
كتحققها بين الرسم التام والحد التام
قال القضايا آه اقول لما فرغ عن قول
الشارح شرع في الحجة وهي القضايا المرتبة

حيوان ناطق

معلومات تصوراتی بود ... این کسی ... مجهول ...

ويرسم بانها كلية تعالى على ما تحت حقيقة واحدة فقط
قولا عرضيا

الموصلة الى المطلوب التصديقي والقضية قوله
يصح ان يقال لقايله انه صادق فيه
او كاذب فيه وهو الذي يسميه بعضهم خبرا
لقول هو المركب سواء كان لفظا مركبا كما في القضية
الملفوظة او مفهوما عقليا مركبا كما في القضية
المعقولة فقوله قول وهو اى القول هو جنس متناول
الاقوال التامة والناقصة وقوله يصح ان يقال
لقايله انه صادق فيه او كاذب فيه فصل يخرج عنه
الاقوال الناقصة والانشائيات كالامر والنهي

والاستفهام

واما ان يعم حقايق فوق واحدة فهو العرض العام كالمتنفس
بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان وغيره من الحيوانات

والاستفهام وغيرها وهي اى القضية تنقسم الى
قسمين احدهما حملية والاخر شرطية لان المحكوم
عليه وبه في القضية ان كانا مفردين في القضية حملية
كقولنا زيد كاتب والا فالقضية شرطية وفيه نظر
لان المحكوم عليه وبه لا يلزم ان يكونا مفردين
في الحملية كما قال زيد ابوه قائم لانه يلزم دخول
بعض الحمليات تحت الشرطية فانتقض التعريفان
طردا وعكسا ولو قال ان حللت القضية الى قضيتين
فهي شرطية والا هو حملية لكان اصوب لان المحالي

ويرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقايق مختلفة قولا عرضيا
القول شارح الحد قول دال على ماهية الشيء وهو الذي

مفردين

المحكوم عليه وبه لا يلزم ان يكونا بالكلية كما في قولنا
زيد ابوه قائم مثال الحملية زيد كاتب او ان كانا حمليتين
فالقضية شرطية والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم فيها
بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية
اخرى او هي موجبة ان حكم فيها بصدق قضية على
تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وسالبة ان حكم فيها بسلب
صدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ليس ان
كانت الشمس طالعة فالليل موجود واما الشرطية منفصلة

مهائي

تركب من جنس الشيء وفصله القريب كالحيوان الناطق
بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام

وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين فان
حكم فيها بالتنافي ايجابا فالقضية منفصلة موجبة
كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا وان حكم
فيها بالتنافي سلبا فالقضية سالبة منفصلة
كقولنا ليس اما ان يكون الانسان اسود او كاتبا
قال والجزء الاول الخ اقول الجزء الاول
اي المحكوم عليه من القضية حملية يسمى موضوعا
لانه انما وضع لان يحكم عليه بشيء والجزء الثاني
اي المحكوم به منها يسمى محمولا لانه انما وضع

والحد الناقص وهو الذي يتركب من جنس بعيد وفصل
قريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان

لان يحمل على شيء او لا والنسبة التي ترتبط بها المحمول
بالموضوع يسمى نسبة حكمية ولم يذكر المصنف الجزء الاخير
ولا بد منها في القضية لكونه جزءا منها والجزء
الاول من القضية الشرطية يسمى مقدما لتقدمه
في الذكر والجزء الثاني منها يسمى تاليا
لكونه تابعا له وهو من التلو بمعنى التبع قال والقضية
اما موجبة اقول تنقسم القضية ثانيا الى موجبة
سالبة لان تلك النسبة التي ذكرناها ان كانت حكما
بان يقال الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب

وان كانت

والرسم التام وهو الذي يتركب عن جنس القريب

[illegible]

وان كانت حكما بان يقال الموضوع ليس بمحمول فالقضية
سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب قال وكل واحد
منهما اقول كل واحد من القضية الموجبة
والسالبة اما ان يكون مخصوصة او محصورة كلية
كانت او جزئية او مهملة لانه ان كان الموضوع في
القضية شخصيا معينا فالقضية مخصوصة
كما ذكرنا في المثال الموجبة والسالبة مثل زيد
كاتب وزيد ليس بكاتب انما تسميتها مخصوصة لخصوص
موضوعها وقد يقال لها شخصية لكون موضوعها شخصيا معينا

للشيء وخاصة اللازمة كالحيوان الضاحك في
التعريف الانسان

وان لم يكن موضوعها كذلك اي لا يكون شخصا القضية
معينا جزئيا بل يكون غير معين كليات فان بين كمية
افراده من الكلية والجزئية فالقضية محصورة ومسورة
اما كونها محصورة فلحصر افراد موضوعها واما كونها
مسورة فلاشتمالها على السور الذي هو اللفظ الدال
على كمية افراد الموضوع حاصرا لها ومحيطا بها
والسور ماخوذ من سور البلد فكما انه محيط بالبلد
كذلك يحصر افراد الموضوع ويحيط بها وهذه المحصورة
اما ان يحكم فيها على كل الافراد او على بعضها

والرسم الناقص وهو الذي يتركب من عرض او بخصوص جملتها
لحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش

على التقديرين اما بالايجاب او بالسلب فان الاول
فالقضية كلية مسورة موجبة كقولنا كل انسان
كاتب او سالبة كقولنا لا شيء ولا واحد من
الانسان كاتب والسور في الكلية الموجبة كل
وفي الكلية السالبة لا شيء ولا واحد كما ذكرنا
وان كان الثاني اي ان كان الحكم فيه على بعض الافراد
فالقضية جزئية مسورة موجبة كقولنا بعض
الانسان كاتب او سالبة كقولنا بعض الانسان
ليس بكاتب والسور في القضية الجزئية السالبة

القضية صح

على قضيه عريض الاظفار بادي البشره مستقيم القامه
ضحاك بالطبع

موجبة نحو بعض او واحد فقط وفي الجزئية
السالبة نحو ليس كل وليس بعض وبعض
ليس وان لم يكن كذلك اي اذا لم يكن الموضوع
في القضية شخصيا معينا ولم يكن الحكم فيها على
كل الافراد او على بعضها فالقضية مهملة
لاهمال بيان كمية الافراد التي حكم فيها عليها
لقسيمة مثله كما ثبت الشيخ في الشفاء لا يقال
ان القضية الطبعية خارجة عنها فلا يصدق الحصر
لانا نقول الكلام في القضايا المعتبرة في العلوم

القضايا القضية قول يصح ان يقال

القضية الطبعية ليست بمعتبرة في العلوم فخروجها
عن التقسيم لا يخل بالانحصار والمنفصلة
اما لزومية اه اقول لما فرغ من تقسيم الحملية شرع
في تقسيم الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة اما
اما الشرطية المتصلة فتنقسم الى قسمين احدهما
لزومية والاخرى اتفاقية لانه اذا كان صدق
التالي فيها على تقدير صدق المقدم يوجب ذلك
فالقضية متصلة لزومية والمراد من العلاقة بينهما
ما بسببه يستلزم المقدم التالي كالعلية والتضايف

لعلاقة بينهما بل عن ذات
المقدم

لقايله صادق فيه او كاذب فيه وهي حمليه كقولك
زيد كاتب

اما ~~[المتصلة]~~ المعلية فكقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة لوجود النهار
واما المتضايف فكقولنا ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه
وان صدق الثاني في المتصلة على تقدير المقدم
لا لعلاقة مذكورة بل على سبيل الاتفاق
فالقضية متصلة اتفاقية كقولنا ان كان الانسان
ناطق فالحمار ناهق فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان
وناهقية الحمار ~~يجوز ... العقل~~ بحسب
~~ام ناطقية الانسان ناهقية الحمار~~ بل اتفق

اما شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود

الطرفان على سبيل الصدق ههنا واما الشرطية
المنفصلة فتنقسم الى ثلثة اقسام حقيقية ومانعة
الجمع ومانعة الخلو لانه ان حكم في القضية بالتنافي بين — لتنافي
جزئيها الصدق والكذب معا فالقضية منفصلة
حقيقية كقولنا العدد اما زوج واما فرد فانه
حكم في هذه القضية بامتناع اجتماع الزوج والفرد — بذهوله
على عدد واحد وبامتناع ارتفاعهما عنه وانما — عنهما
سميت حقيقية لان التنافي بين جزئيها اشد من التنافي
بين جزئي الاخريين لانه يوجب التنافي بين جزئيها

واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا

في الصدق والكذب معا وهذا ليس الا حقيقة
الانفصال وان حكم في القضية بالتنافي
بين جزئيها في الصدق فقط فالقضية مانعة الجمع كقولنا
هذا الشيء اما حجر او شجر فانه حكم في هذه القضية
بالتنافي بين الحجر والشجر في الصدق فقط لا في الكذب
لجواز ان يكون الشيء لا حجرا ولا شجرا وانما سميت
هذه بمانعة الجمع لاشتمالها على منع جمع جزئيها
في الصدق وان حكم في القضية بالتنافي بين
جزئيها في الكذب فقط اي لا يكون في الصدق

فالقضية

والجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا والثاني محمولا

فالقضية مانعة الخلو كقولنا زيد اما ان يكون في
البحر واما ان لا يغرق فانه حكم في هذه القضية
بالتنافي بين ان لا يكون في البحر وان لا يغرق
لجواز ان يكون في البحر ولا يغرق وانما سميت
مانعة الخلو لاشتمالها على منع الخلو بين جزئيها
في الكذب قال وقد يكون المنفصلات
ذوات اجزاء اقول المنفصلات المذكورة
تركب كل واحد منها من جزئين غالبا
كما مر وقد يركب عن اكثر من جزئين اما المنفصلة

والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما والثاني تاليا

الحقيقية فكقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو
فانه حكم فيهما بان هذا الجميع لا يجمع على عدد واحد
لا يخلو العدد عن احدها وفيه نظر لان غير احد
اجزاء الحقيقية يستلزم نقيض الآخر لامتناع
الجمع وبالعكس لامتناع الخلو فلو تركب
الحقيقية من ثلثة اجزاء فصاعدا يلزم الخلف
لانه في المثال المذكور وهو قولنا العدد اما زائد
وناقص او مساو يلزم ان يستلزم كونه زائدا
كونه غير ناقص ويستلزم كونه غير ناقص كونه
مساويا

والقضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب

مساويا وينتج من هذا ان يستلزم كونه زائدا كونه مساويا
وقد كان بينهما منع الجمع لكون المنفصلة حقيقية هذا
خلف وايضا يلزم ان يستلزم كونه غير زائد كونه
ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير مساو
ينتج من هذا ان يستلزم كونه غير زائد كونه
غير مساو وقد كان بينهما منع الخلو ايضا لكون
المنفصلة حقيقية هذا خلف بل الحق ان
الحقيقية ما تركب عن حملية ومنفصلة كقولنا
هذا العدد اما ان يكون مساويا لذلك العدد

او زايدا عليه او ناقصا عنه او الجزء الثاني اعني
او زائدة منفصلة والجزء الاول حملية والاصل هذا
العدد اما مساويا لذلك العدد او غير مساو
له لكن اذا لم يكن مساويا له كان زايدا عليه او ناقصا عنه
فلما كانت هذه المنفصلة في قوة تلك الحملية اقيمت
مقامها فيظن انها مركبة عن ثلثة اجزاء لكنها
مركبة بالحقيقة عن الحملية والمنفصلة كما عرفت فلا
الحقيقة الا من جزئين وكذا مانعة الخلو بخلاف
مانعة الجمع فانها قد تركب عن ثلثة اجزاء فصاعدا

والمهملة

در تناقض هشت وحدت شرط دان
وحدت موضوع و محمول و مكان وحدت شرط
و اضافه جزء و كل قوه و فعل است
در آخر زمان

ولما فيها طول لا يليق في هذه المختصرات فليطلب
في المطولات قال التناقض اقول من الاصطلا
حات المنطقية المذكورة التناقض وهو اختلاف
القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي
لذاته ان يكون احدهما اي احد القضيتين صادقة
والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب
فان هاتين القضيتين اختلفتا بالايجاب و
السلب اختلافا يجب يقتضي لذاته ان يكون
احدهما صادقة والاخرى كاذبة على حسب الواقع

ولا شيء من الانسان بكاتب واما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان كاتب

قوله اختلاف الجنس تيناول للاختلاف الواقع
بين القضيتين والمفردين ومفرد وقضية وقوله
قضيتين اخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين
قوله بالايجاب والسلب اخرج الاختلاف بالاتصال
والانفصال والاختلاف بالكلية والجزئية والا
بالكلية والجزئية والاختلاف بالعدول والتحصيل
غير ذلك وقوله بحيث يقتضي اخرج الاختلاف
بالايجاب والسلب لكن لا يقتضي صدق احدهما
كذب الآخر نحو زيد ساكن زيد ليس بمتحرك لانهما

صادقان

وبعض الانسان ليس بكاتب واما ان لا يكون كذلك

صادقان في نفس الامر وقوله لذاته يخرج الاختلاف
بالايجاب والسلب بحيث يقتضي صدق
احدهما كذب الآخر لكن لا لذات ذلك
الاختلاف نحو زيد انسان زيد ليس بناطق
فان الاختلاف بين هاتين القضيتين انما يقتضي
ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة
لا لذاته لان قولنا زيد ليس بناطق في قوة
قولنا زيد ليس بانسان ولان قولنا زيد
انسان في قوة قولنا زيد ناطق فيكون ذلك

يسمى اصالة نحو الانسان في خسر والمتصلة

لواسطة لالذات الاختلاف فيه ولا
يتحقق ذلك اقول القضيتان اللتان بينهما تقع
التناقض لا يخ من ان يكونا مخصوصتين او محصورتين
او مهملتين فان كانتا مخصوصتين فلا يتحقق
التناقض الا بعد اتفاقهما في ثماني وحدات
الاولى وحدة الموضوع لانهما لو اختلفتا في
هذه الوحدة لم تتناقضا نحو زيد قايم وعمرو ليس
بقائم لجواز صدقهما معا وكذبهما والثانية
وحدة المحمول اذ لو اختلفا فيها لم تتناقضا نحو زيد

كاتب

اما الزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود

كاتب زيد ليس بشاعر والثالثة وحدة الزمان
اذ لو اختلفا فيها لم تتناقضا نحو زيد قايم
ليلا زيد ليس بقائم نهارا والرابعة وحدة المكان
لانهما لو اختلفا فيها لم تتناقضا نحو زيد
قائم في الدار زيد ليس بقائم في السوق والخامسة
وحدة الاضافة لانهما لو اختلفتا فيها لم يتحقق
بالتناقض نحو زيد اب لعمرو زيد ليس باب لبكر
والسادسة وحدة القوة والفعل لانهما
لو اختلفتا فيها بان يكون النسبة في احد

وما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطق فالحمار ناهق

بهما بالقوة وفي الاجزئي بالفعل لم يتناقضا
نحو الخمر في الدن مسكر اي بالقوة الخمر في
الدن ليس بمسكر اي بالفعل والسابعة وحدت
الكل والجزء لانه لو اختلفا في الكل والجزء لم يتحقق
التناقض نحو الزنجي اسود اي بعضه الزنجي ليس
باسود اي كله والثامنة وحدت الشرط لم
التناقض ~~نحو الزنجي ليس~~ بين القضيتين عند
اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفرق للبصر اي
بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر اي بشرط

كونه

والمنفصلة اما حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد وهي مانعة
الجمع والخلو معا واما مانعة الجمع فقط

~~كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر اي بشرط~~
كونه اسود فاذا عرفت هذا فعلم ان القضيتين
اذا كانتا احدهما موجبة كلية ينبغي ان يكون الاخرى
سالبة جزئية واذا كانت سالبة كلية كانت
الاخرى موجبة جزئية فنقيض الموجبة الكلية
انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان
حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض
السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا
لا شيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان

كقولنا هذا الشيء اما ان يكون حجرا وشجرا

وكمية هذا سيأتي في المحصورات والحق
هذا اي قوله ونقيض الموجبة الكلية سنها ليس
في موضعه وانما موضعه بعد تحقق المحصورات
قال فالمحصورات اقول اذا كانت القضيتان
المتناقضتان المحصورتين لا يتحقق التناقض
بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية اي في الكلية
والجزئية بان يكون احدهما كلية والاخرى
جزئية وهذا انما يكون بعد اتفاقهما في الوحدات
المذكورة فلو قيد بعد قوله في الكلية والجزئية

قولنا

واما ما نعتبر الخلو فقط كقولنا زيد اما ان يكون في البحر

قولنا ايضا لكان اولى ليكون اشارة اليه
اعني الى اتفاقهما في الوحدات المذكورة وانما
قلنا انه لم يتحقق التناقض في المحصورتين
الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية لان
الكليتين قد يكذبان كقولنا كل انسان كاتب
ولا شيء من الانسان بكاتب والجزئيتين قد
يصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب
وبعض الانسان ليس بكاتب فنقيض الكلية
الجزئية وبالعكس اعني نقيض الجزئية الكلية وان

واما ان لا يفرق فقد يكون المنفصلات في اجزاء كقولنا هذا العدد اما زائد او ناقص او مساو

كانت القضيتان المهملتان فحكمهما حكم المحصورتين
لان المهملات هي المحصورات في الحقيقة حيث
انها في قوة الجزئية وفي العكس اه اول
ومن تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة
العكس وهو عبارة عن تصيير الموضوع في القضية
محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الكيف اي السلب
والايجاب اي ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضا
كذلك وان كان سالبا كان العكس ايضا كذلك
ومع بقاء التصديق والتكذيب اي ان كان الاصل

صادقا

صادقا باي وجه كان العكس ايضا كذلك
وان كان كاذبا كان العكس ايضا كذلك كما اذا
اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان جعلنا
الجزء الاول ثانيا والثاني اولا وقلنا بعض
الحيوان انسان واذا اردنا ان نعكس قولنا
لا شيء من الانسان بحجر قلنا لا شيء من الحجر
بانسان فلو قال المصنف العكس هو جعل الجزء
الثاني اولا لكان اصوب لان ما هو الموضوع لا يصير
هو محمولا اصلا وما هو المحمول لا يصير الموضوع

الاول من القضية ثانيا والجزء م

اصلا ولئن سلمنا ذلك لكن يخرج عن
التعريف عكس الشرطيات وانما اعتبر بقاء
السلب والايجاب لانهم تتبعوا القضايا ولم يجد
ها في الكثير بعد جعل المذكور صادقة لازمة
للاصل الا موافقة لها في السلب والايجاب
وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم
للقضية لانه اذا لو فرض صدقها يلزم صدق
العكس والا لزم صدق الملزوم بدون صدق
اللازم وهو محال مستحيل ولم يعتبر بقاء الكذب

لانه

لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان
قلنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه الذي
هو قلنا بعض الانسان حيوان فعلى هذا قول البعض
والتكذيب لا يكون الا خطا فتدبر والموجبة الكلية
لا ينعكس انما اقول والقضية الكلية التي تكون
كلية موجبة لا ينعكس كلية بل يلزم ان ينعكس
جزئية اما عدم انعكاسها كلية فلانه يتحقق مادة
تكون المحمول فيها اعم من الموضوع وعند الانعكاس
يلزم صدق الاخص على كل الاعم وهو

محال مثلا يصدق قولنا كل انسان حيوان
ولا يصدق كل حيوان انسان والا لزم ان يصدق
الانسان الذي هو الاخص على كل الحيوان الذي
هو الاعم وهو محال واما انعكاسها جزئية فلانا
اذا قلنا كل انسان حيوان نجد شيئا موصوفا
بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان كزيد
وعمر وبكر فيكون بعض الانسان هذا ما ذكره
المصنف في تعليل انعكاسها جزئية و
الاولى فيه ان يقال اذا صدق كل انسان حيوان

الحيوان ح

لزم

التناقض وهو اختلاف القضيتين بالايجاب

لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان والا
يصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان
بانسان فيلزم المنافات بين الانسان
والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان
وقد كان الاصل كل انسان حيوان هذا خلف
او نضم ذلك النقيض الى الاصل فينتج سلب الشيء
عن نفسه وهو محال هكذا كل انسان حيوان
ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج من الشكل
الاول لا شيء من الانسان بانسان وهو محال

بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة

ق والموجبة الجزئية اه اقول القضية
الموجبة الجزئية ايضا ينعكس موجبة جزئية كما
ان القضية الكلية تنعكس اليها والحجة الحجة التي
ذكرها فيها فانه اذا صدق بعض الحيوان انسان
يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان الانسان نخ
لانا نأخذ ههنا شيئا معينا موصوفا بالحيوان
والانسان فيكون بعض الانسان يلزم ان
يصدق بعض الانسان حيوان او نقول على
تقدير صدق قولنا بعض الانسان حيوان

والا يصدق

والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب



والا يصدق نقيضه وهو لا شيء من الانسان
بحيوان ويلزمه لا شيء من الحيوان بانسان
وقد كان بعض الانسان حيوان وهذا خلف او
يضم هذا اللازم الى الاصل حتى يلزم سلب
الشيء عن نفسه كما مرّ ق والسالبة
الكلية اه اقول السالبة الكلية يلزم ان
ينعكس سالبة كلية وذلك اي انعكاسها
الى سالبة الكلية بنفسها لانه اذا صدق لا شيء
من الحجر بانسان يلزم ان يصدق لا شيء

ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع والمحمول



الانسان بحجر والا يصدق نقيضه وهو بعض
الانسان حجر وينعكس الى قولنا ينعكس
بعض الحجر انسان وقد كان الاصل لا شيء
من الحجر بانسان هذا خلف ويضم النقيض
وهو بعض الانسان حجر الى الاصل ينتج سلب
الشيء عن نفسه بهذا البعض الانسان حجر ولا
شيء من الحجر بانسان وينتج من الشكل الاول
بعض الانسان ليس بانسان وهو مستحيل
لصدق قولنا كلما هو انسان فهو انسان

بالضرورة

والزمان والمكان والاضافة والقوة

بالضرورة وكل ما هو حجر حجر دائما قال
السالبة الجزئية آه اقول السالبة الجزئية لا
لا يلزم ان ينعكس والا لا تنقض بمادة يكون
فيها اعم من المحمول فيصدق سلب الاخص
عن بعض الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن
بعض الاخص لان كل اخص يستلزم الاعم
فان قولنا مثلا بعض الحيوان ليس بانسان
كالفرس وغيره يصدق ولا يصدق عكسه وهو
بعض الانسان ليس بحيوان بل يصدق

نقيضه وهو كل انسان حيوان والا يوجد الكل
بدون الجزء وهو محال وانما قيد بقوله لزوما
لانه قد يصدق العكس في بعض المواد مثلا
يصدق بعض الانسان ليس بحجر يصدق عكسه ايضا
وهو بعض الحجر ليس بانسان قال القياس
آه اقول المطلب الاعلى والمقصد الاقصى
من اصطلاحات المنطقية المذكورة القياس
ورسموه بانه قول مولف من اقوال متى سلمت
لزم عنها اي عن تلك الاقوال لذاتها قول

آخر

آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه
مركب من قولين اذا سلمتا لزم عنهما لذا
تهما العالم حادث والمراد من القول اعم من ان
يكون ملفوظا او معقولا والمراد من الاقوال ما فوق
الواحد ليشمل القياس المولف من قولين
والقياس المولف من الاقوال فوق اثنين
فالقول الواحد لا يسمى قياسا وان لزم
عنه لذاته قول آخر كعكس المستوي وعكس
النقيض وقوله اذا سلمت يشير به الى ان

لقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان فالمحصوت

تلك الاقوال لا يلزم ان يكون مسلمة في نفسها
بل يلزم ان يكون بحيث لو سلمت لزم عنها
لذاتها قول آخر ليدخل في تعريف القياس
الذي مقدماته صادقة والذي مقدماته كاذبة
كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار فان هذين [القولين]
وان كذبا في نفسهما الا انهما بحيث لو سلمت
لزم عنهما ان كل انسان حمار وقوله لزم عنها
يتحرز به عن الاستقراء والتمثيل لانهما [وان]
سلمت مقدماتها لكن لا يلزم عنهما شيء آخر

لامكان

بل لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية

لامكان التخلف في مدلولهما عنهما وقوله لذاتها
يتحرز به عن القياس الذي يلزم عنه بعد
التسليم قول آخر لا لذاته بل بواسطة مقدمة
اجنبية كما في قياس المساواة وهو ما يتركب
من قولين بحيث يكون متعلق المحمول [في] اولهما
موضوعا للآخر كقولنا ا مساو لب و
ب مساو لج فان هذا القولين يستلزمان
ان ا مساو لج لكن لا لذاتهما بل بواسطة
مقدمة اجنبية وهي ان كل مساوي المساوي

لان العكس قد يكذب كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب بل قد يصدق كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب

متساو ولذلك المساوي وانما قال من اقوال ولم
يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور لان المقدمة قد عرفوها
بانها ما جعلت جزء القياس واخذوا
القياس في تعريفها ولو اخذت هي ايضا في
تعريف القياس لزم الدور قال وهو اما اقتراني
او اقول القياس ينقسم الى قسمين اقتراني واستثنائي
لانه ان لم يكن عين النتيجة او نقيضها مذكورا في
القياس بالفعل وهو اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف
وكل مؤلف محدث وكل جسم محدث وقولنا كلما

كانت

العكس هو ان يكون ان تغير الموضع محمولا والمحمول موضوعا

كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت
النهار موجود فالارض مضيئة ينتج كلما كانت الشمس
طالعة فالارض مضيئة وان كان عين النتيجة او نقيضها
مذكورا فيه بالفعل فهو استثنائي كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
فالنهار موجود ولكن النهار ليس بموجود فالشمس
ليس بطالع وانما سمي الاول اقترانيا لكون الحدود
فيه مقترنة غير استثنائية وانما سمي الثاني استثنائيا
لاشتمالها على اداة الاستثناء والمراد من كون

النتيجة او نقيضها مذكور بالفعل في القياس
هو ان يكون طرفاها او طرفا نقيضها مذكورين بالتر
تيب الذي هو في النتيجة قال والمشترك
اقول اعلم ان المشترك المكرر بين مقدمتين
القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط لتوسطه بين
طرفين المطلوب سواء كان موضوعا او محمولا او مقدما
او تاليا كما قد مر بيانها آنفا وموضوع المطلوب
يسمى حدا اصغر لانه اخص في الاغلب والاخص اقل
افرادا فيكون اصغر ومحمول المطلوب يسمى حدا

اكبر لانه اعم في الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون
اكبر والمقدمة من مقدمات القياس التي فيها
الاصغر يسمى الصغرى لاشتمالها على الاصغر
فيكون ذات الاصغر وهذا ليس الا معنى الصغرى
والمقدمة التي فيها الاكبر يسمى الكبرى لاشتمالها
على الاكبر فيكون ذات الاكبر وهذا ليس الا معنى الكبرى
واقتران الصغرى بالكبرى في الايجاب والسلب وفي
الكلية والجزئية يسمى قرينة وضربا ولم يذكر
المصنف هذا وهيئة التاليف اي الهيئة

اذا يصدق قولنا كل انسان حيوان

الحاصلة من اقتران الصغرى بالكبرى تسمى
شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان
كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو
شكل الاول نحو كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا فان
كان بالعكس اي وان كان موضوعا في الصغرى محمولا
في الكبرى فهو شكل الرابع نحو كل ج ب
وكل ا ج وان كان الحد الاوسط موضوعا فيهما اي
في الصغرى والكبرى نحو كل ج ب وكل ج د فهو شكل
الثالث وان كان محمولا في الصغرى والكبرى نحو كل

ج ب

ولا يصدق كل حيوان انسان

ج ب ولا شيء من ا ب فهو الشكل الثاني
فهي الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق
قال والشكل الرابع اقول
من هذه الاشكال الاربعة المذكورة الشكل
الرابع وهو بعيد عن الطبع جدا لانه لا يستحصل
به الا بالتعسر وانما يستحصل بالاشكال الباقية
بالتسبير ومن هذه الباقية ما هو الاقرب الى
الطبع هو الشكل الاول والباقية اعني الثاني
والثالث والرابع ترد عند الانتاج الى

بل ينعكس جزئية اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق
بعض الحيوان انسان فانا نجد الموضوع شيئا موصوفا

الشكل الاول والذي له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج
الى رد الشكل الثاني الى الاول لانه اقرب الباقين
اليه لمشاركته اياه في صغراه وهو اشرف مقدمتيه
لاشتمالها على الموضوع المطلوب الذي هو اشرف
من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله واعلم ان الشكل
الثاني انما ينتج اذا كانت مقدمتاه اي الصغرى
والكبرى فيه مختلفتين بالايجاب والسلب اي اذا
كان احدهما موجبة والاخرى سالبة والا كانتا
اما موجبتين او سالبتين واما كان يتحقق الاختلاف

في النتيجة

ما الانسان والحيوان فكليهما بعض الحيوان انسانا والموجبة الجزئية
ايضا تنعكس جزئية بهذه الحجة

النتيجة

في النتيجة اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل انسان
حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب واذا بدلنا
الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان الحق السلب
اما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق لا شيء
من الانسان بحجر كان الحق الايجاب بخلاف ما اذا
وجد الاختلاف بين مقدمتيه بالايجاب و
السلب ومع هذا الشرط يلزم كليته
في هذا الشكل والا اختلف النتيجة كقولنا لا شيء
من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس و

الحق الايجاب ولو قلنا بعض الصاهل فرس
كان الحق السلب وهذا على تقدير الايجاب الكبرى
واما على تقدير سلبها فلانه يصدق قولنا كل انسان
حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب
واذا قلنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب و
لم يذكر المصنف هذا الشرط **قال** والشكل الاول آه
اقول لما كان الشكل الاول من الاشكال اصلا واقيسة
مرتدة اليه عند الاحتياج ولهذا جعل معيارا للعلوم
ولذلك اورد المصنف ههنا مع ضروبه المنتجة دون

غيره

غيره ليجعل دستورا اي قانونا لينتج منه المطلوب
ويوطيه ليفهم الباقيه وضروبه المنتجه اربعة لان
القسمة العقلية يقتضي ان يكون ستة عشر فسقط منها
اثنى عشر كما بين في المطولات وبقي اربعة الضرب
الاول هو ان يكون من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة
كلية كقولنا كل جسم مولف وكل مولف محدث
نتيج كل جسم محدث والضرب الثاني ان يكون من
الكلي والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة كلية
كقولنا كل جسم مولف ولا شيء من المولف بقديم

نتيج لاشئ مؤلف من الجسم تقديم والضرب الثالث
ان يكون من موجبتين والصغرى جزئية والنتيجة موجبة
جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف
حادث ينتج بعض الجسم حادث والضرب الرابع
ان يكون موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية
كبرى وسالبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف
ولاشئ من المؤلف بقديم ينتج بعض الجسم ليس بقديم
ومن هذا يعرف بان ايجاب الصغرى وكلية
الكبرى شرط في الشكل الاول والا لاختلف

النتيجة

النتيجة اما الاول فلانه يصدق لاشئ من الانسان
بفرس وكل فرس حيوان والحق الايجاب
واذا بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس صاهل
كان الحق السلب واما الثاني فلانه يصدق
كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس كان
الحق السلب واذا قلنا بعض الحيوان صاهل
كان الحق الايجاب قال اى القياس
الاقترانى آه اقول لما قسم المصنف القياس
من قبل الى اقترانى والاستثنائى اراد ان يبين

ان كل واحد منهما من اي شيء تركب فقال
القياس الاقتراني اما يتركب من مقدمتين حمليتين
كما من قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
فان كل من هاتين المقدمتين حملية حملية واما من
مقدمتين شرطيتين متصلتين كقولنا ان كان
الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار
موجودا فالارض مضيئة ينتج من اقتران هاتين
الشرطيتين المتصلتين ان كانت الشمس طالعة
فالارض مضيئة والمقدمتين المتصلتين متصلتان

لزوميتان

لزوميتان لا اتفاقيتان كما ذكر في المطولات
واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين
منفصلتين كقولنا كل عدد اما زوج او فرد
وكل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد
ينتج من هاتين المنفصلتين العدد اما فرد او زوج
الزوج او زوج الفرد واما ان يتركب القياس
المذكور من مقدمة حملية ومقدمة متصلة سواء
كان الحملية صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس كقولنا
كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان جسم

وكل حيوان جسم

ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اوليهما متصلة
والاخرى حملية كلما كان هذا الشيء انسانا فهو جسم
واما ان يتركب من مقدمة حملية ومقدمة منفصلة
سواء كان حملية الصغرى والمنفصلة الكبرى او بالعكس
كقولنا كل عدد اما فرد او اما زوج وكل زوج فهو ينقسم
بمتساويين واما ان يتركب من مقدمتين متصلة
ومقدمة منفصلة صغرى والمنفصلة كبرى او
بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا
فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج

من هاتين المقدمتين اللتين اليهما متصلة
والاخرى منفصلة كقولنا كل ما كان هذا الشيء
انسانا فهو اما ابيض او اسود **قال** واما القياس
الاستثنائي **اقول** لما فرغ من بيان القياس
الاقتراني شرع في بيان القياس الاستثنائي
فنقول القياس الاستثنائي مركب دائما من مقدمتين
احديهما شرطية والاخرى وضع احد الجزئين
اي اثباته او رفعه ليلزم وضع جزء الاخرى
او رفعه سواء كانت متصلة او منفصلة اما اذا كانت

متصلة فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود ولو قلنا
لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة
واما اذا كانت منفصلة فكقولنا دائما اما ان يكون
العدد زوج ينتج انه ليس بزوج ينتج انه فرد
اذا عرفت هذا فنقول الشرطية الموضوعة في
القياس الاستثنائي ان كان متصلة فاستثناء
عين المقدم ينتج عين التالي ولازم انفكاك اللازم
عن الملزوم فبطل الملازمة واستثناء نقيض

التالي ينتج نقيض المقدم والا لزم وجود الملزوم
بدون اللازم فيبطل الملازمة ايضا كما رايت في
المثال الاول وان كانت شرطية الموضوع في
القياس الاستثنائي منفصلة فاستثناء احد الجز
ئين سواء كانت مقدما او تاليا ينتج نقيض الاخرى
لامتناع الجمع بينهما واستثناء نقيض احدهما اي
احد الجزئين كذلك ينتج عين الاخر ايضا لامتناع
الخلو منهما كما رايت في المثال الثاني فعليك بالتامل
في المثالين المذكورين هذا اذا كانت المنفصلة حقيقية و

ان شئت ان يدرك البحث بكماله في المنفصلات
فارجع الى الرسايل المطولات قال البرهان
اه اقول من الاصطلاحات المنطقية التي يحتاج
استحضارها عند الخوض في شئ من العلوم
وهو يرسم بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية
لانتاج اليقين كما مر من الامثلة واليقين هو
اعتقاد الشئ بانه لا يمكن ان يكون الا كذا مطابقا
للواقع غير ممكن الزوال واما اليقينيات فاقسام الاول اوليات
وهي ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور الطرفين

كقول

كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء
قال مشاهدات وهي اما من يحكم فيه العقل
بالحس سواء كان حس الظاهرة او الباطنة كقولنا
ان لنا غضبا وخوفا اقول مجربات وهي ما
يحتاج العقل فيها في جزم الحكم الى تكرار
المشاهدات مرة بعد اخرى كقولنا السقمونيا
يسهل الصفراء الى وهذا الحكم انما يحصل بواسطة
المشاهدات كثيرة قال حدسيات هي ما لا يحتاج
العقل فيها في جزم الحكم الى واسطة تكرار

المشاهدات كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس
لاختلاف تشكلات النوريه بحسب اختلاف او
ضاعه من الشمس قربا وبعدا قال متواترات
وهي التي يحكم العقل فيها في جزم الحكم بواسطة
السماع من جمع كثير استحال العقل تواطئهم
على الكذب كالحكم بان النبي عليه السلام
ادعى النبوه وظهرت المعجزه على يده اقول
قضايا قياسات معها وهي يحكم العقل فيه
بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين

كقولنا

كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في
الذهن وهو الانقسام بمتساويين والوسط يقرن
بقولنا لانه حين يقال لانه كذا وكذا قال
والجدل آه اقول من الاصطلاحات المنطقيه
المذكور الجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات
مشهوره كالمقدمات التي ذكرناها في اليقينيات
التي الغرض من ترتيبها الزام الخصم وهو نتيجه
منها الخطابة وهي قياس يتركب من مقدمات
مقبوله من شخص معتقد فيه او من مقدمات مظنونه

والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهما من امور
معا كما يفعله الخطباء والوعاظ ومنها الشعر وهو
قياس مركب من مقدمات ينبسط منها النفس
او ينقبض كما اذا قيل الخمر ياقوتة سيالة انبسطت
النفس ورغبت في شربها واذا قيل العسل مرة
مهوعة انقبضت النفس وتنفرت من اكلها ومنها
المغالطة وهي قياس مركب من مقدمات و
همية كاذبة وغلط اما من جهة الصورة او من جهة
المعنى واما ما يكون من جهة الصورة فكقولنا الصورة

الفرس

ع ۲۱۶
سو

الفرس المنقوش على الجدار انها فرس وكل فرس
صهال لينتج ان تلك الصورة صهالة واما ما يكون من جهة
المعنى فكقولنا كل انسان وفرس فهو انسان و
كل انسان وفرس فهو فرس لينتج ان بعض الانسان فرس
واعلم ان ما عليه الاعتماد من القياس انما هو البرهان
لكونه مركب من المقدمات اليقينية ولكن هذا آخر ما اردنا
شرحه من الاوراق لايضاح ما في كتاب الايساغوجي
تمت الكتاب بعون الملك الوهاب على يد اقل الانام
علي اكبر بن ابو القاسم بن محمد رضا بن النصير الطوسي



من تائب بنده باد

١٢ شهر ربيع الثاني سنه ١١

فرس اسب
غنم گوسفند
معز بز
بغل استر
سرج زین
بقر گاو
حشیش علف
بعیر اشتر
ضأن میش
الوراق کاغذفروش

